الأمم المتحدة

A/56/PV.70

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٧٠**
الجمعة، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

في غياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد حسين (إثيوبيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٤١ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

(أ) **تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف** (A/56/35)

(ب) **تقرير الأمين العام** (A/56/642)

(ج) **مشاريع القرارات** (A/56/L.19 و A/56/L.20 و A/56/L.21 و A/56/L.22)

السيد شين غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): إن مسألة الشرق الأوسط مسألة ساخنة قديمة العهد ومن المسائل التي تشغل المجتمع الدولي إلى أبعد الحدود.

وبالرغم من أن الشعب الفلسطيني قد حقق تقرير المصير جزئيا في غزة والضفة الغربية، بعد أن قاسى سنين عديدة من الحرب، فإن التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط لا تزال بعيدة المنال على ما يبدو، لأن محادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل قد تعرضت للعديد من المنعطفات ولأنه لا يزال يتعين تنفيذ الاتفاقات القائمة بين الطرفين تنفيذا كاملا. وإن هذه الجولة الجديدة من العنف في الصراع بين فلسطين وإسرائيل والتي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ واستمرت لوقف طويل، قد أدت إلى وقوع العديد من الخسائر بين المدنيين الأبرياء وحدوث خسارة هائلة في الممتلكات على كلا الجانبين، ولا سيما على الجانب الفلسطيني. كما أدت إلى زيادة حدة التوتر في المنطقة، مما جعل عملية السلام في الشرق الأوسط أكثر صعوبة وتعقيدا. ويترتب على هذه التطورات الأخيرة تأثير سلبي على السلام والاستقرار في العالم.

وقد لاحظنا الجهود الإيجابية التي تبذلها الأطراف المعنية منذ أيلول/سبتمبر الماضي لوقف تصاعد الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين ولاستئناف محادثات السلام بين الجانبين. وإننا نعرب عن تقديرنا لهذه الجهود. بيد أن مما يؤسف له، أن العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين لم يتوقف؛ واستمر في التصاعد، وبدلا من أن تتحسن الحالة في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-66975 (A)
0166975

الشرق الأوسط، ازدادت تدهورا. وأصبح الطرفان عاجزين عن ضمان الأمن ولا يزال كلا الشعبين يعيش في ظل العنف والصراع.

ولذلك، من اللازم أن يقوم المجتمع الدولي والأطراف المعنية بتعلم دروس قيمة من الحالة. ولقد ظهر مرارا وتكرارا في الماضي والحاضر في الشرق الأوسط أن الصراع والمواجهة لا تؤدي إلا إلى تعميق الكراهية المتبادلة وتعقيد المسائل، في حين أن الحوار والتفاوض هما الطريق الوحيد إلى السلام.

وإن مجلس الأمن الذي يتحمل مسؤولية خاصة من أجل صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي أن يضطلع بدور هام في تشجيع التوصل إلى تسوية لمسألة الشرق الأوسط. وتتمثل الأولوية القصوى للمجلس حاليا في اتخاذ إجراء حاسم لوضع حد للعنف وتخفيف حدة التوتر في أقرب فرصة ممكنة والوفاء بالوعد المتمثل في حماية المدنيين في الصراع المسلح.

تؤثر مشكلة الشرق الأوسط تأثيرا وثيقا على السلم والأمن الدوليين بأسرهما. ولذلك فإن إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في وقت مبكر وإرساء السلام في الشرق الأوسط يحقق المصالح الأساسية للجميع. وإننا نناشد الطرفين بشدة أن ينفذا الاتفاقات القائمة بينهما بجدية، وأن يستجيبا بنشاط لجهود الوساطة التي يبذلها المجتمع الدولي والعودة إلى طاولة المفاوضات في وقت مبكر. ونأمل أيضا أن تقوم الأطراف القادرة على التأثير على الجانبين بدور إيجابي في النهوض بإنهاء الصراع فضلا عن استئناف محادثات السلام في وقت مبكر.

ولب مشكلة الشرق الأوسط هو قضية فلسطين. وبدون استعادة الحقوق الوطنية المشروعة للفلسطينيين، ومنها حقهم في إنشاء دولة مستقلة، سيكون من المستحيل الوصول إلى حل منصف وعادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط. وقد تمسكنا دائما بأن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن هذه المشكلة ومبدأ الأرض مقابل السلام هي الأساس لمحادثات السلام، وأن تنفيذ الاتفاقات القائمة بإخلاص والتفاهم بين الجانبين يشكل كل منهما شرطا مسبقا ضروريا لبناء الثقة المتبادلة بينهما.

ولقد أيدت الحكومة الصينية والشعب الصيني على الدوام قضية الشعب الفلسطيني العادلة فيما يتصل باستعادة حقوقه الوطنية المشروعة. وإننا نرحب بجميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لاستعادة الاستقرار الإقليمي، وسنعمل، كعهدنا دائما، مع بقية المجتمع الدولي لتقديم مساهمة إيجابية في تحقيق حل شامل وعادل لمشكلة الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

السيد طيب (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): إن تزامن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي أقيم بالأمس، مع نظر الجمعية العامة في قضية فلسطين، هو تذكرة لنا نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بصورة رسمية بأنه رغم مرور أكثر من نصف قرن على اعتماد قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢)، فإن الشعب الفلسطيني لم يمارس بعد حقه في تقرير المصير والاستقلال. وعلى مدى السنين اعتمدت الجمعية العامة ومجلس الأمن عشرات القرارات، ولكنها بقيت دون تنفيذ.

إن الآمال الكبار وروح التفاؤل التي أثارها مؤتمر مدريد منذ عقد مضى، وما تلاه من اتفاقات سلام عديدة، انقشعت كلها، والكلام البليغ الذي كتب على الورق لم يؤد إلى أي تحسن ملموس في حياة الناس في الأراضي المحتلة. فقد ظل الشعب الفلسطيني منتزعا من أراضيه ومحروما من حقه في العودة إلى وطنه. وتلاشت المكاسب الاقتصادية التي تحققت في ذروة تألق عملية السلام، إذ وضعت الدولة المحتلة الاقتصاد الوليد في حالة محفوفة بالمخاطر.

واليوم تتصاعد الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بسرعة لتخرج عن نطاق السيطرة بشكل مأساوي، مما يؤدي إلى انهيار محادثات السلام، وتصاعد العنف في الميدان وخضوع الفلسطينيين للاحتلال الإسرائيلي غير المشروع. وحسبما ورد في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف سُجلت عشرات الإصابات التي نزلت بالسكان المدنيين أساسا، في السنة الماضية وحدها. ومما يثير القلق الشديد استخدام القوة العسكرية المميتة لقمع انتفاضة المعارضين الفلسطينيين للاحتلال الإسرائيلي. ومن المزعج أيضا اللجوء إلى الاغتيال الانتقائي للزعماء الفلسطينيين، والذي أدى إلى مزيد من الخسائر في الأرواح أثناء عمليات الاغتيال بقتل المارة الأبرياء ومنهم أطفال.

ومن ناحية أخرى، ما زالت أنشطة الاستيطان غير المشروع الذي تمارسه الدولة المحتلة جارية بلا هوادة مقترنة بتدخلها العسكري في الأراضي الخاضعة بالفعل للفلسطينيين. فكيف يمكن السماح باستمرار هذه الحالة بدون أن تترك آثارا خطيرة متشعبة على المنطقة بصفة خاصة، وكذلك على سلم العالم وأمنه بصفة عامة؟

ومنذ انتكاسة عملية السلام وظهور الأزمة الأخيرة في المنطقة، أعرب المجتمع الدولي عن فزعه الشديد حيال الفظائع التي ترتكب ضد أمة بأكملها وضد شعبها. وفي ظل هذه الخلفية اجتمع مجلس الأمن عدة مرات أثناء السنة الماضية للنظر في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. ومن المؤسف أن المجلس لم يتمكن من اتخاذ أي إجراء ملموس، مثل إرسال مراقبين دوليين إلى الأراضي المحتلة لحماية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي والحفاظ على قدر من السلم والأمن.

ومن المناسب أن نشير أيضا إلى عقد الدورة الاستثنائية الخامسة للجنة حقوق الإنسان في تشرين الأول/أكتوبر، للتصدي لحالة حقوق الإنسان المتردية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد أسفرت تلك الدورة عن اعتماد اللجنة لتدابير قوية عديدة أدرجت في قرارها S/5-1. والحق أن تجاهل تلك المطالب المنصوص عليها في ذلك القرار في حين تنتهك الدولة المحتلة اتفاقية جنيف الرابعة على نحو سافر، أمر يصعب الدفاع عنه. ولهذا يؤيد وفدي، في هذا السياق، المساعي الرامية لانعقاد مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في جنيف في ٥ كانون الأول/ديسمبر لضمان احترام أحكام الاتفاقية وضمان الحماية للشعب الفلسطيني.

ليس هناك من بديل أمام الأطراف سوى المضي قدما لاستعادة الهدوء في الأراضي المحتلة، ومن ثم تهيئة البيئة المواتية لاستئناف مفاوضات السلام. وينبغي أن يشكل ذلك العمل أولوية لدى المجتمع الدولي. ومثلما أعرب عن الإدانة الواضحة حيال الرعب والعنف اللذين أنزلا بالمدنيين الأبرياء في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، كذلك ينبغي أن نتنبه لهجمات العنف والرعب على الشعب في الأراضي المحتلة، التي تقترن بالاحتلال الأجنبي للأراضي.

إن العنف يولد العنف ولا يفيد في شيء. ومن المؤكد أنه لا يوفر أي قدر من الأمن. فالأمن لا يمكن أن يسود إلا إذا توافر سلام مستقر وإلا إذا تحقق تطلع الشعب للحرية والاستقلال. وما هو معرض للخطر هنا هو الحاجة الملحة للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية، وعلى الأخص تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف وفقا لجميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي.

ويتمثل موقفنا الثابت في أنه لكي يدوم السلام، فإن تحقيقه يجب أن يكون في إطار الشرعية الدولية وعلى أساس المبادئ التالية: انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وغيرها من الأراضي المحتلة، واحترام حق جميع دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها دوليا؛ والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير، وممارسته لتلك الحقوق.

وفي بيئة الأزمة الآخذة في الاستحكام وانتكاس عملية السلام، كان تفاهم شرم الشيخ وطابا خطوتين صغيرتين ولكنهما هامتان لتضييق الهوة بين الطرفين. وبالمثل يطرح تقرير ميتشل بعض التوصيات العملية للعودة إلى مفاوضات السلام. وقد أبدى الزعماء الفلسطينيون حكمة بالغة والتزاما بعملية السلام بقبولهم لهذه التوصيات كنقطة انطلاق إلى الأمام.

وغني عن البيان أن الجهود الدولية تضطلع بدور رئيسي في إنهاء هذا الصراع، بما في ذلك المساعدة من جانب الأمم المتحدة والجهود التي يبذلها راعيا عملية السلام. وقد أحطنا علما أيضا بالبيان الصادر عن الولايات المتحدة ''بأنها تتطلع إلى اليوم الذي تعيش فيه دولتان – إسرائيل وفلسطين – في سلام جنبا إلى جنب''. ومما له أهمية أيضا إعلانها المتعلق بمشاركة نشطة في آلية للرصد والتحقق يقوم بها طرف ثالث، لوقف إطلاق النار المقبول من الجانبين وتنفيذ خطتي ميتشل وتينيت، وكذلك العمل مع المجتمع الدولي للمساعدة على إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني.

فلنعمل نحن في المجتمع الدولي على اغتنام هذه الفرصة ومضاعفة جهودنا المنسقة للوصول بقضية فلسطين إلى نهايتها، وبذلك نحول رؤيا السلام والأمن والتنمية المستدامة لجميع أبناء الشعب الفلسطيني إلى حقيقة واقعة.

السيد دي سارام (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): لقد أعربت سري لانكا بصفة مستمرة ومنتظمة عن تأييدها الثابت وغير المحدود لشعب فلسطين.

وبالأمس، أعادت رئيسة سري لانكا، السيدة شاندرايكة بندرانايكة كوماراتونغا، تأكيد هذا الدعم في رسالتها الموجهة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع شعب فلسطين على النحو التالي:

> ''أود أن أؤكد من جديد دون موارية تأييد سري لانكا الثابت وغير المحدود للشعب الفلسطيني في كفاحه المستمر بقيادة الرئيس ياسر عرفات لنيل حقوقه غير القابلة للتصرف، وتحقيق آماله المشروعة، وإشباع تعطشه لإقامة دولته.
>
> ''وتمشيا مع هذه السياسة، فقد اعترفت سري لانكا رسميا بدولة فلسطين. ومن دواعي الاغتباط العميق أن نلاحظ تزايد التسليم على الصعيد الدولي بحتمية إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطين بصفة عاجلة كأساس عادل ودائم لإحلال السلام في هذه المنطقة''.

ويشكل الحفاظ على الوعي الدولي بموضوع شعب فلسطين إحدى المسؤوليات الرئيسية للأمم المتحدة. وهو من المسؤوليات التي أخلصت الجمعية العامة بصفة خاصة في الاضطلاع بها وذلك عن طريق نظرها السنوي في تقارير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، التي تتناول ما يعانيه الفلسطينيون في الأراضي المحتلة من ظروف مثيرة للاكتئاب والقلق.

وينبغي الإعراب لرئيس هذه اللجنة، الممثل الدائم للسنغال السفير بابا لوي فال، وللجنة بأكملها، عما هما جديران به من تقدير كبير، وهاأنذا أعرب لهما عن هذا التقدير باسم وفد سري لانكا.

ومن أروع التطورات وأكثرها أهمية في نظر من أعربوا منا عن التأييد لإقامة دولة فلسطين في الأعوام السابقة ذلك الاعتراف العام والصريح الناشئ الآن على الصعيد الدولي بمشروعية إقامة دولة فلسطين وضرورتها.

والأمر المأساوي هو أنه للوصول إلى هذه المرحلة كان لا بد من هذا القدر الكبير من الألم والمعاناة والموت والدمار، التي ما زالت تبدو بلا نهاية. ولا يزال العدل والسلام بعيدين عن متناولنا. وحانت في العام الماضي لحظة بزغ فيها بصيص من الأمل في إمكان أن تؤدي تطورات عملية السلام في المستقبل القريب إلى تحسينات ملموسة في الظروف المؤسفة التي يقضي فيها فلسطينيو الأراضي المحتلة حياتهم بأكملها. ثم وقعت الحوادث المأساوية التي جرت في الأيام الأخيرة من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في القدس الشرقية وما تلاها من الغرق في دوام العنف الذي ما زال قائما.

ولا مجال للشك في أن هناك تشوقا إلى السلام. غير أنه لكي يتحقق السلام لا بد من العودة إلى عملية السلام. وإلى أن تتم عملية السلام على نحو مطمئن، لا بد بالتأكيد من الاعتراف الكامل بالمعايير والالتزامات المعاصرة المتعلقة بحقوق الإنسان، وبأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، واحترامها احتراما كاملا.

ويتحدث التقرير المعروض علينا في الجمعية العامة اليوم، وهو تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، عن قسوة السيطرة غير المسبوقة التي حلت بالأراضي المحتلة. وتتواصل حلقة العنف والعنف المضاد، ثم العنف والعنف المضاد. وتندلع المواجهات العدائية يوميا تقريبا بين القوات الإسرائيلية والفلسطينيين. فقد فرضت السلطات الإسرائيلية بكثافة استثنائية نظمها الخاصة بالقيود المدنية والعسكرية.

وقد تسبب تصاعد حدة التوتر والعنف منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في موت وإصابة عدد كبير من الفلسطينيين والإسرائيلين، وعانى الفلسطينيون النصيب الأكبر من الخسائر بفارق بعيد.

وثمة جوانب أخرى خطيرة لهذا الاحتلال: نظام السيطرة المعقد والتحكم المفروض على تنقل الأشخاص والمركبات وحركة دخول السلع إلى المناطق الفلسطينية المحتلة وخروجها منها، وفيما بينها وفي داخلها؛ ونقاط التفتيش، وعمليات حظر التجول والإغلاق، التي ينجم عنها ما يشار إليه كثيرا بحالة الحصار؛ والمستوطنات؛ وتدمير بيوت الفلسطينيين وأراضيهم؛ والاستخدام غير المتناسب والمفرط للقوة العسكرية.

وقد ترتب على العواقب الإجمالية لهذا النوع من الاحتلال آثار كارثية على الأراضي المحتلة بصفة عامة، منها الإضرار بالتجارة والعمالة وما يؤدي إليه من فقر عام؛ والإضرار بتوفير الخدمات الصحية؛ والإضرار بالمدارس وحياة الأطفال؛ والإضرار بالخدمات العامة؛ والإضرار بالتعليم وإصابة الآباء بالحزن والاكتئاب؛ وعدم كفاية الإيرادات العامة؛ وسُحب الإحباط واليأس وفقدان الأمل التي يبدو أنها تغلف الأراضي المحتلة برمتها.

وأوضاع الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين مثيرة للحزن بصفة خاصة. فليس لديهم أية وسيلة لكسب القوت خارج المخيمات. وحين توصد سبل الوصول إلى أحد مخيمات اللاجئين والخروج منه ويعجز الفلسطينيون في هذا المخيم عن الحصول على عمل خارجه فإنهم وأسرهم وأطفالهم يصبحون بدون أية وسيلة للبقاء.

ويبدو أن جوا من اليأس العارم يلف الأراضي المحتلة، وبلدان المنطقة، والمجتمع الدولي بصفة عامة. ويبدو أن الجميع يتجهون بأمل كبير إلى تقرير ميتشل والخطوات الجاري

اتخاذها عملا به. ولا يملك المرء سوى الأمل في عودة سريعة إلى عمليات الحوار والسلام، وصولا إلى اليوم الذي تعيش فيه جميع دول المنطقة بسلام جنبا إلى جنب في أمن وصداقة، ضمن حدود معترف بها دوليا.

ذلك أن العواقب المباشرة وغير المباشرة لخضوع الشعوب والأراضي لاحتلال عام هذه المدة الطويلة من الزمن تؤذي أعمق الإيذاء، عبر نطاق العلاقات البشرية بكامله، وتؤثر في الخاضعين للاحتلال، فضلا عمن يفرضونه، تأثيرا مؤسفا للغاية.

السيد الجراندي (تونس) (تكلم بالعربية): تنظر الجمعية العامة اليوم مجددا في مسألة فلسطين، كما دأبت على ذلك طيلة السنوات الماضية. ويلتئم اجتماعنا اليوم في ظل تواصل تردي الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط بأسرها، وتعثر مسيرة السلام. وإنه لمن دواعي القلق والانشغال العميقين أن تدخل الأوضاع المتأزمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، منذ انتفاضة الأقصى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، عامها الثاني، دون أن تشهد انفراجا ملموسا على أرض الواقع، رغم تعدد الجهود الدولية من أجل إعادة الأوضاع الأمنية إلى نصابها وإعطاء عملية السلام فرصة أخرى.

وقد زاد الوضع تدهورا مع استمرار التصعيد الخطير الذي تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، بما يتعارض مع القرارات الأممية ذات الصلة والاتفاقات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. لقد تمادت إسرائيل في سياسة الاعتداءات على الشعب الفلسطيني الأعزل، وأمعنت في الاستعمال المفرط للقوة العسكرية على نحو غير متكافئ، باستهداف المدنيين والقيادات الفلسطينية، باقتران ما أسمته بالاغتيالات المحددة الأهداف، وهي سياسة التصفيات الجسدية التي تتنافى مع القانون الدولي والأعراف الإنسانية وحتى مع المنطق. ولم تكتف إسرائيل بذلك، حيث تمادت في شن غاراتها على المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية وإعادة احتلالها. كما تواصل بناء المستوطنات وأعمال التخريب وقلع الأشجار وهدم البيوت الفلسطينية في نطاق سياسة كسب الوقت وتكريس الأمر الواقع. إن هذه التصرفات والممارسات التي تواصل إسرائيل اقترافها في نطاق سياسة منظمة ومنهجية، تتضارب كليا مع مقتضيات القانون الدولي، وخاصة منه القانون الإنساني، وفي مقدمته اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩، المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

إن إسرائيل لا تتورع في تحدي النداءات المتكررة الصادرة عن مختلف المنظمات الدولية – وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة – الداعية إلى احترام الشرعية الدولية والقرارات الأممية، وخاصة منها القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

لقد كان لهذه المواجهة الدامية أثر شديد على الحالة الإنسانية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أدى تكرر أعمال الإغلاق والحصار الاقتصادي التي تمارسها إسرائيل إلى إصابة الاقتصاد الفلسطيني بخسائر واسعة النطاق، انجر عنها ارتفاع يبعث على الانشغال في مستوى البطالة والفقر والبؤس والمعاناة، مما يهدد بحدوث كارثة إنسانية في الأراضي المحتلة تستهدف حياة الفلسطينيين وأمنهم وسلامتهم، بما يزيد من عوامل التوتر وهدم الاستقرار.

إن تونس التي تتابع بانشغال عميق تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تجدد تنديدها بالاعتداءات المتواصلة للجيش الإسرائيلي ضد المواطنين الأبرياء. وممتلكاتهم ومقدساتهم، وبالاغتيالات السياسية المتواترة التي ما انفكت الأجهزة الإسرائيلية تقترفها.

وتؤكد تونس مجددا تضامنها التام مع الشعب الفلسطيني ونصرتها لقضيته العادلة، ومساندتها الكاملة له على مختلف الأصعدة والمستويات في كفاحه المشروع من أجل استعادة كافة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في إقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف.

إن اعتقادنا راسخ بأن هذه الظرف الدقيق يستدعي، أكثر من أي وقت مضى، اضطلاع الأمم المتحدة – وخاصة مجلس الأمن – بمسؤولياتها لمعالجة تردي الأوضاع الحالية، وذلك بتوفير الحماية اللازمة والعاجلة للمدنيين الفلسطينيين، ووضع توصيات ميتشل وتنيت موضع التنفيذ، بما يحمل إسرائيل على الكف عن ممارساتها.

إن تونس التي ظل موقفها ثابتا في التمسك بالسلام وبالتسوية السياسية كخيار استراتيجي، لتهيب مجددا بالمجموعة الدولية وبالأطراف الراعية للسلام إلى بذل مزيد من الجهود لحمل إسرائيل على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والانخراط بجدية ومسؤولية في العملية السلمية، واحترام الشرعية الدولية ومرجعيتها، ولا سيما قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

كما أن إحلال سلام عادل ودائم في المنطقة يستوجب انسحاب إسرائيل الكامل واللامشروط من الجولان السوري المحتل، وما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة، تطبيقا للقرارات والمرجعيات ذات الصلة.

إن تونس، إذ تسجل بارتياح الموقف الذي عبّرت عنه مؤخرا الولايات المتحدة الأمريكية على لسان الرئيس جورج ووكر بوش وكذلك السيد كولن باول وزير الخارجية، والمؤيد لقيام دولة فلسطينية على نحو ما دعت إليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، تأمل أن تتم ترجمة هذه المواقف إلى مبادرات عملية وملموسة على أساس جدول زمني محدد ومتفق عليها تمهد لوضع حد للعنف وتهدئة الأوضاع، وتدفع بمسيرة السلام نحو إيجاد حل عادل.

أود في الختام أن أتوجه بعبارات التقدير والإشادة إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لما تقوم به من أعمال جليلة لتجسيد حقوق الشعب الفلسطيني على أرض الواقع. وهو عمل يجب أن يتواصل إلى غاية إقرار الحل النهائي للقضية الفلسطينية، بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

السيد منان (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): اليوم، تحتفل الأمم المتحدة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وكان من الملائم أن يتوافق هذا الحدث مع بداية مناقشة الجمعية العامة لقضية فلسطين في إطار البند ٤١ من جدول الأعمال. وإذا أذنتم، سيدي الرئيس، فإننا سنجمع في بياننا بين هذا البند من جدول الأعمال والبند ٤٢ المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط.

لقد انقضت بالفعل ثلاثة عقود ونصف العقد منذ وقوع الفلسطينيين في براثن الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع ولكنهم لم يحصلوا حتى الآن على حقوقهم الأساسية في تقرير المصير وفي إقامة دولة ذات سيادة. ولا يزال الملايين من الفلسطينيين يعيشون في مخيمات اللاجئين محرومين من حقهم الطبيعي في العودة إلى أرض آبائهم. وتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يوثق بكل بلاغة الانتهاك المتواصل لحقوق وتطلعات الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. ونحن ندين بالامتنان للسفير بابا لويس فال وأعضاء لجنته على تقديم التقرير المعروض علينا والوارد في الوثيقة A/56/35.

وإن مؤتمر أوسلو للسلام لعام ١٩٩١ والاتفاقات اللاحقة، من أوسلو إلى شرم الشيخ، أحدثت شعورا بالغبطة والأمل والتفاؤل في المنطقة، وبدا السلام قريبا وحقيقيا. ولكن للأسف، سرعان ما ذوى الأمل وتجاوزه العداء والمواجهة اللذان كانا يغمران المنطقة قبل بدء عملية السلام. وأصبحت الحالة مرة أخرى متفجرة. والانتفاضة الفلسطينية التي أعقبت الزيارة الاستفزازية للغاية التي قام بها زعيم المعارضة آنذاك أرييل شارون إلى الحرم الشريف أسفرت عن مقتل مئات الفلسطينيين المدنيين. وجُرح عشرات الآلاف وأصيبوا بعاهات دائمة، ومنهم عدد كبير من النساء والأطفال. والآن بعد سنة، لا يمر يوم واحد لا تأتي فيه إلينا وسائل الإعلام بأخبار الأحداث الدامية في الأراضي المحتلة.

ومما روّع وفدي إعادة الاحتلال العدوانية الأخيرة للمدن والقرى الفلسطينية. وهذه الأعمال زادت من تفاقم الحالة المتفجرة أصلا في الشرق الأوسط. وقد جهر المجتمع الدولي برفضه لهذا المسلك وطالب بانسحاب إسرائيل من مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني بدون تأخير بغية تيسير عودة مناخ من الثقة لصنع السلام. ولذلك فإننا نكرر مطالبتنا بالانسحاب الكامل والفوري للقوات الإسرائيلية من مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني وعودتها إلى المواقع التي كانت ترابط فيها قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

لقد ظلت إسرائيل تتبع سياسة العقاب الجماعي في شكل عمليات الإغلاق والحصار وفرض القيود على حركة سكان الأراضي المحتلة. وتحت ذريعة الأمن، تقوم إسرائيل متعمّدة بارتكاب هذه الأعمال بقصد كسر الروح المعنوية للشعب الفلسطيني. والقيود المفروضة على حركة الناس والسلع في داخل الأراضي العربية المحتلة والمناطق الأخرى كان لها أثر مدمِّر على الاقتصاد الفلسطيني الضعيف بالفعل. وهذا أمر مرفوض، وإننا نكرر إدانتنا لهذه السياسة.

إن السياسة الإسرائيلية القائمة على مصادرة الأراضي بغية توسيع المستوطنات غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة ظلت تمثِّل مصدرا رئيسيا لتهديد عملية السلام. وقد حثّ المجتمع الدولي إسرائيل على الامتناع عن هذه الأعمال، لأن استمرارها سيحدث مزيدا من الاختلال في تشكيل سكان المدن. وهو أيضا يمثِّل انتهاكا واضحا للقرارات ذات الصلة التي اعتمدها مجلس الأمن.

وخلال السنة الماضية، لجأت إسرائيل إلى سياسة تستهدف اغتيال الناشطين والقادة السياسيين الفلسطينيين. وقُتل على الأقل ٥٠ فلسطينيا في هذه الهجمات المحددة الأهداف على يد الأمن الإسرائيلي. وعمليات القتل هذه الخارجة عن نطاق القانون من قِبل السلطات الإسرائيلية تمثِّل انتهاكا واضحا للقانون الدولي والتحضر. وإننا نضيف صوتنا إلى إدانة المجتمع الدولي القاطعة لهذه الأعمال الإجرامية ونحث إسرائيل على إيقافها فورا.

والحالة الراهنة في الشرق الأوسط تلزم المجتمع الدولي بإعادة عملية السلام إلى مسارها. وفي هذا الصدد، تؤيد بنغلاديش تماما توصيات لجنة ميتشل وخطة تنت باعتبارها تدابير لبناء الثقة لاستعادة الحوار. وإننا نشيد بالقيادة الفلسطينية على قبولها القرار بكامله. ولكننا نعرب عن أسفنا على أن إسرائيل، من الناحية الأخرى، لا تزال تفرض شروطا على تنفيذ هذه التوصيات. ونحث راعيي عملية السلام على ممارسة الضغط على إسرائيل لتبدأ تنفيذ التوصيات بطريقة شاملة، وبدون شروط مسبقة. وفي هذا الصدد، يشجعنا أن نلاحظ المبادرات الأخيرة التي تشير إلى أن مشاركة المجتمع الدولي في هذه القضية أصبحت أكثر فعالية.

والحالة في الجولان السوري المحتل لا تختلف كثيرا. فالقيادة الإسرائيلية لم تسع قط إلى مفاوضات جدية مع

سورية في إطار عملية السلام العربية الإسرائيلية. بل قامت بمحاولات متكررة لتغيير الطابع الديموغرافي والقانوني للمنطقة بإنشاء مستوطنات جديدة وفرض قوانينها على المواطنين السوريين في انتهاك لكل قرارات مجلس الأمن. وبنغلاديش تدين هذه المحاولات. وإننا ندعو إسرائيل إلى سماع صوت العقل وإنهاء احتلال الجولان السوري وبقية الأجزاء المحتلة من جنوب لبنان تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٨١) و ٢٥٢ (١٩٦٨).

وتكرر بنغلاديش تأكيد دعمها الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في إنشاء دولة مستقلة عاصمتها القدس. ونؤكد من جديد أن للأمم المتحدة مسؤولية دائمة في الشرق الأوسط حتى يتم التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة. وإننا نعتقد أن المشاركة الفعالة من قِبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أساسية في هذا المسعى. وبنغلاديش تنظر بارتياح إلى استئناف الدور الفعال للولايات المتحدة الأمريكية. فالفلسطينيون ضحايا لأسوأ مأساة إنسانية، وعلينا جميعا مسؤولية أخلاقية عن دعم قضيتهم المشروعة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

ونحن واثقون كل الثقة بأن الروح المتسامية للديانات التي تنبعث من الأرض المقدسة ستسود في نهاية المطاف، وسيأتي بالفعل اليوم الذي يعيش فيه المسلم والمسيحي واليهودي جنبا إلى جنب في سلام ووئام كما تأمر بذلك كل تلك الديانات. وهذه هي أمنية بنغلاديش القصوى.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): إننا إذ نتناول القضية الفلسطينية، يجب عليّ أن أشكر الأمانة العامة على التقرير الشامل المستفيض الذي أعدته لنا بغية توجيهنا على نحو أفضل في مناقشاتنا بشأن موضوع لم تعد تحتاج أهميته وصلته الوثيقة إلى تأكيد. وفي صباح الأمس تذوقنا شيئا من هذا، بالاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

وبينما نحن بصدد ذلك الاحتفال، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجّه بأحر تهانئي إلى صديقي السفير بابا لويس فال ممثل السنغال على انتخابه المستحق تماما رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وإني أشيد أيضا بسلفه، السفير إبرا ديغوين كا.

وينبغي لنا أن نؤكد على أن اللجنة تقوم بعمل مفيد، ويحدونا الأمل ألا يكون اليوم الذي توتي فيه جهودها ثمارها ببعيد، عندما تنهض دولة فلسطينية ذات سيادة على الأرض الفلسطينية الحرة من تحت أنقاض العنف والإحباط واليأس الكثير.

ويجدر التذكير بالعناصر التي ينبغي أن تشكِّل أساس أي تسوية شاملة عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية. فمن جهة، يجب أن يكون هناك امتثال دقيق لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ويجب، من الجهة الأخرى، احترام المبادئ الأساسية التالية: انسحاب إسرائيل إلى حدود الوضع السابق – أي إلى حدود ١٩٦٧؛ وتقديم ضمانات إلى جميع دول المنطقة بالعيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها دوليا؛ والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وتمتعه بها، وفي المقام الأول الحق في تقرير المصير؛ وإعادة الطمأنة الدولية لإسرائيل.

ويسعدنا التنويه بأن المجتمع الدولي بذل جهودا جديرة بالثناء للمساعدة في تحقيق تلك المبادئ، على سبيل المثال، من خلال دورات استثنائية للجمعية العامة واجتماعات لمؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة واجتماعات لمنظمات مثل منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية.

ولكن هل حققت نتائج تلك الجهود آمالنا وتوقعاتنا؟ هذا موضع شك في الوقت الحالي، فبالرغم من أننا متفائلون بإمكانية حدوث تسوية نهائية للنزاع، يظل التفاقم الخطير للصراع لا يشجع على الإطلاق. وبارقة الأمل التي أوقدتها عملية السلام عام ١٩٩٣ والتحركات الحاسمة التي تلتها سرعان ما انطفأت. والآن نرى محلها مصادمات دموية مميتة بين الإسرائيليين والفلسطينيين تزهق أرواح العديد من الأبرياء اليوم تلو الآخر، أغلبهم من النساء والأطفال. وتعبر أعمال الاستفزاز ومظاهر اليأس العديدة مثل الهجمات الانتحارية عن مدى التدهور الذي آلت إليه عملية السلام برمتها. ومما لاشك فيه أن الأمم المتحدة في مواجهة هذا المأزق تقف عند مفترق طرق.

أما قرار الجمعية العامة ٥٢/٥٢، الذي يرتكز على مبدأ الأرض مقابل السلام ويمثل أحد الأركان الأساسية في تسوية المسألة الفلسطينية، فما زال حبراً على ورق، شأنه في ذلك شأن قرارات أخرى هامة مثل قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). إلا أن أمرا واحدا يظل مؤكداً، وهو أن المسألة الفلسطينية لن تُحل بقوة السلاح، بل فقط من خلال المفاوضات والحوار. وفي هذا الصدد، يجب عدم إغفال اتفاقي أوسلو وواي ريفر بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ إذ يجب إحياؤهما بالكامل في إطار عملية السلام بعد إنعاشها.

وللأمم المتحدة بالطبع دور رئيسي في هذه العملية، ومن ثم يجب أن تنهض بمسؤوليتها. ولتحقيق ذلك يجب أن يؤدي كل أصحاب النوايا الحسنة دورهم في البحث عن السلام. والتاريخ يزخر بأمثلة كانت فيها التعبئة الرشيدة والموحّدة من المجتمع الدولي حاسمة في تفادي أفدح الأخطار. وهناك ثلاثة أمثلة على قوة التضامن والعمل الموحد، وهي الانتصارات التي تحققت على الاستعمار والنازية والفصل العنصري. ويجب أن تستفيد المسألة الفلسطينية من نفس الوعي المضاعف ونفس هذه الطاقة.

بوركينا فاسو على اقتناع بأن الإمكانيات الجديدة التي أوجدها تقرير ميتشيل ووعود ومبادرات الولايات المتحدة الأخيرة منذ اندلاع أعمال العنف في الأراضي المحتلة، إلى جانب توافق الآراء الذي نشأ بين الطرفين، يمكن أن توجد أملاً جديداً في تسوية المسألة الفلسطينية، ولكن لن يتحقق ذلك إلا إذا أظهرت الأطراف الرئيسية حسن النية والتفاهم المتبادل والتسامح.

السيد مبارز (اليمن) (تكلم بالعربية): تقف الجمعية العامة من جديد أمام قضية فلسطين التي ظلت مستعصية على الحل طوال خمسة عقود مضت، تخللتها عشرات القرارات الصادرة عن هذه المنظمة ورافقتها العديد من المحاولات التي بُذلت دون جدوى حتى الآن لتحقيق الحل الذي لا يزال أبناء الشعب الفلسطيني ينتظرونه بصبر وإصرار. ولقد لازمت هذه القضية الأمم المتحدة منذ سنواتها الأولى وأصبحت محكا لفعاليتها مثلما أصبحت اختبارا للإرداة الدولية ومصداقية النظام الدولي.

وخلافا للقضايا الأخرى التي ناقشتها الجمعية العامة، نجد أنفسنا في غنى عن استعراض تفاصيل مستجدات هذه القضية، فقد أصبحت وسائل الإعلام تطالعنا وبشكل مستمر بقوافل الشهداء من أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل والدمار الذي تلحقه القوات الإسرائيلية الهائجة في منازل وممتلكات الفلسطينيين الصامدين. وتأتي تلك الأحداث المتوالية لتذكير الجميع بأنه ومع كل ما تحقق في مجال ترشيد العلاقات الدولية خلال السنوات الأخيرة من القرن المنصرم، فإن منطق القوة وسياسة التوسع والاحتلال ما زال يجد له مكانا في عالم اليوم.

لقد شهدت العلاقات الدولية خلال السنوات القليلة الماضية تغيرات عكست نفسها على عمل الأمم المتحدة وأولوية نشاطاتها. فبدلا من الانشغال بإزالة الاستعمار وتداعيات الحرب الباردة برزت قضايا حقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية وتحديات العولمة وقضية الإرهاب الدولي إلى الصدارة، الأمر الذي مثّل نقلة نوعية في مسار العلاقات الدولية. إلا أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والأراضي العربية الأخرى لا يزال للأسف يفرض ظله البغيض ليس فقط على الواقع المؤلم الذي يعيشهٍ أبناء الشعب الفلسطيني، بل وعلى مسار التنمية في الشرق الأوسط وعلى العمل الدولي بشكل عام.

لم تصل مسيرة التحرير وتصفية الاستعمار إلى فلسطين في وقت مبكِّر بسبب جهود إسرائيل الدعائية التي كانت تصور للآخرين بأن سياستها العدوانية تجاه جيرانها واحتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي العربية الأخرى فيما بعد إنما هي ضرورة أملتها مقتضيات الدفاع عن النفس والتمسك بالبقاء ليس إلا. والآن، وبعد أن اعترف جيران إسرائيل بحقها في الوجود وبحدودها، وبعد أن أعلنت القيادة الفلسطينية قبولها بوجود إسرائيل جنبا إلى جنب مع الدولة الفلسطينية المقرر قيامها، لم تجد النخبة الحاكمة في تل أبيب حجة لاستمرار احتلالها للأراضي الفلسطينية إلا التذرع بالمظاهرات الفلسطينية التحررية ونشاط أطفال الحجارة الذين يهددون أمنها كما تزعم. وواقع الحال أن القيادة الإسرائيلية لا تزال، كما كانت دائما، محكومة بعقلية الماضي. فبدلا من أن تستوعب حقائق المتغيرات الدولية ومقتضيات التعايش والانفتاح على جيرانها تظل محكومة بالرغبة المحمومة في التوسع والسيطرة.

ونظرة سريعة إلى ممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة توضح بجلاء أن السياسة الإسرائيلية لا تزال مدفوعة بالرغبة في ضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية واستمرار السيطرة على ما بقي من فلسطين، والأراضي المحتلة الأخرى. ففي الوقت الذي تضطر فيه الحكومة الإسرائيلية إلى الإعلان عن موافقتها على توصية لجنة ميتشيل، تعمل تلك الحكومة، بشكل حثيث، على إقامة المزيد من المستوطنات في الأراضي المحتلة وتصعّد من ممارساتها وأعمالها الإرهابية ضد الفلسطينيين العزّل لإجبارهم على ترك ممتلكاتهم والنزوح عن مناطقهم، وتعمل في الوقت نفسه على ضم مزيد من الأراضي لإقامة المستعمرات الاستيطانية عليها. وبينما تعلن تل أبيب عن استعدادها للتفاوض مع الفلسطينيين تقوم قواتها بتنفيذ خطط منهجية لاغتيال قادة الرأي العام وزعماء المؤسسات المدنية والتنظيمات الفلسطينية بدعوى إخماد العنف والقضاء على الإرهاب.

ولا شك في أن قادة إسرائيل مقتنعون بأن تكرار الأكذوبة يجعل منها حقيقة مقبولة. وإلا فكيف يمكن أن توصف الانتفاضة الفلسطينية الشعبية بأنها أعمال عنف ينبغي إخمادها كشرط للتفاوض؟ وكيف يمكن تصوير الناشطين ضد الاحتلال بأنهم إرهابيون؟

إن الحقائق التي يكشف عنها التقرير الذي أعدته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/56/35) تكشف زيف الادعاءات الإسرائيلية. كما أن استمرار وتصعيد الممارسات الوحشية التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني تؤكد الحاجة الملحّة لعمل دولي عاجل يضع حدا للمآسي التي تعرض لها أبناء الشعب الفلسطيني وينهي الاحتلال الإسرائيلي الذي جثم فوق فلسطين والأراضي العربية طويلا.

إن ما يبعث على التفاؤل هو أن تتحرك الولايات المتحدة أخيرا في الاتجاه الصحيح لإيجاد تسوية عادلة لقضية

فلسطين المزمنة. فقد وضعت الإدارة الأمريكية يدها على الجرح بتأكيدها من خلال خطاب الرئيس جورج بوش أمام الجمعية العامة وتصريحات وزير الخارجية كولن باول على ضرورة إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية ووقف بناء المستوطنات الإسرائيلية تمهيدا لقيام دولة فلسطينية داخل حدود معترف بها جنبا إلى جنب مع إسرائيل، وفي إطار الشرعية الدولية. وقد رحبت الجمهورية اليمنية بالتوجهات الأمريكية هذه، ودعت إلى تحويل تلك الرؤى إلى مبادرة سلام شاملة تتضمن وضع الآليات الكفيلة بترجمة ما تحمله من مضامين على أرض الواقع وفي إطار زمني محدد يغلق الباب أمام أية محاولات إسرائيلية لعرقلة تنفيذها أو الالتفاف عليها.

وغني عن القول إن إسرائيل ظلت على الدوام ترفض الانصياع لقرارات الأمم المتحدة، وتنكر على هذه المنظمة أن تقوم بمسؤولياتها تجاه الاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي الفلسطينية والعربية. وقد تأكد ذلك من جديد برد مندوب إسرائيل على الأمين العام، الذي تضمنه التقرير الذي بين أيدينا (A/56/642)، والذي تعلن فيه الحكومة الإسرائيلية رفضها لقرار الجمعية العامة الأخير باعتباره

”تدخلا لا مبرر له في مسائل اتفق الطرفان على حلها في سياق المفاوضات الثنائية المباشرة“.

وليس من العسير فهم موقف إسرائيل هذا في ضوء حرص تل أبيب المعروف على الانفراد بالشعب الفلسطيني الأعزل لإملاء إرادتها في ظل واقع انعدام توازن القوى.

إن تطورات القضية الفلسطينية على مدى نصف قرن تثبت ارتباطها بمصالح أطراف كثيرة داخل الإقليم وخارجه، الأمر الذي يحتم مشاركة الأطراف المعنية جميعها في أية تسوية نهائية للقضية. كما أنها في جوهرها قضية احتلال أراضي الغير بالقوة، وهي لذلك تتصل بالمبادئ والأسس التي قامت على أساسها هذه المنظمة الدولية. ولذا، فإن وفد الجمهورية اليمنية يؤكد على ضرورة استمرار الأمم المتحدة في الاضطلاع بمسؤولياتها الدائمة في رعاية الشعب الفلسطيني والقيام بدور أساسي في الجهود الرامية إلى التسوية التي تكفل حقه في الاستقلال وتقرير المصير أسوة بالشعوب التي أسهمت الأسرة الدولية في تحريرها من ربقة الاحتلال الأجنبي وتمكينها من تشكيل مستقبلها وفق إرادتها.

وفي هذا السياق يود وفد الجمهورية اليمنية أن يعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها الأمين العام، وكذا الدور الذي تقوم به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ويتطلع إلى اليوم الذي يتحول فيه اهتمام الأمم المتحدة وأنشطتها من إغاثة اللاجئين الفلسطينيين ومساعدتهم على نيل الاستقلال إلى المساهمة في تحقيق كامل تطلعات وطموحات الشعب الفلسطيني المشروعة.

السيد أديكاني (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي القلق العميق بالنسبة لنيجيريا، أن قضية فلسطين لم تحل حتى الآن، وأن الأزمة الإسرائيلية – الفلسطينية الحالية دخلت عامها الثاني في ظل تصاعد العنف ومشاعر الارتياب والاتهامات المتبادلة، فضلا عن دخولها في دوامة العنف والانتقام التي تعاني منها شعوب المنطقة معاناة جسيمة. والضحية الرئيسية لذلك هو الحل الدائم للصراع في الشرق الأوسط، الذي كان المجتمع الدولي يعوّل عليه كثيرا في مستهل هذا العام. وقد سجّل هذا التطور في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/56/642، الذي أشار في فقرته الخامسة، إلى أن الحالة الراهنة تمثِّل ”أسوأ أزمة في الشرق الأوسط منذ إبرام اتفاق أوسلو في عام ١٩٩٣“.

إننا نثني على الأمين العام لمشاوراته واسعة النطاق مع مجلس الأمن ومشاركته الشخصية في البحث عن حل

دائم. إن هذه الجهود تكمل مساعي المنسق الخاص للأمم المتحدة المعني بعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية بغية نزع فتيل الأزمة الحالية والإسهام في العودة إلى مائدة التفاوض. ومما يبعث على الطمأنينة أن الأمين العام تعاون بشكل وثيق مع الأطراف المعنية الأخرى، في إطار هذه العملية. ونود أن نشجعه في هذا المسعى.

وعل الرغم من الوجوم الذي يكتنف تقرير الأمين العام، يؤمن الوفد النيجيري بأن هناك بصيص أمل في السلام والاستقرار. أولا، ترسم لنا التوصيات الواردة في تقرير لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق – المعروف أيضا – بتقرير ميتشيل – الصادر في نيسان/أبريل الماضي، طريقا هاما نحو استئناف المفاوضات بين أطراف الصراع. ونعتقد أن التنفيذ الكامل لتلك التوصيات سيولِّد الثقة والطمأنينة. ومما يعزز ثقتنا في هذا الصدد، أن هذا التقرير قبل به الطرفان وأنه يحظى بدعم واسع النطاق من جانب المجتمع الدولي. ونحث كل الأطراف المعنية على أن تبذل كل جهد ممكن لتنفيذ التقرير وكذلك خطة تِنت.

ثانيا، إن هناك الآن تأييدا واسع النطاق لإقامة دولة فلسطينية، جنبا إلى جنب مع إسرائيل. وما فتئت نيجيريا على اقتناع بأن الرغبة المشروعة للفلسطينيين في الاستقلال الوطني وإقامة دولتهم، ومطلب إسرائيل المشروع بنفس القدر بالاعتراف والأمن لا يحول تحقيق أحدهما دون تحقيق الآخر. ونرحب في هذا الصدد بالبيان الذي أدلى به الرئيس جورج بوش، رئيس الولايات المتحدة أمام الجمعية العامة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، والذي أكد فيه تأييد الولايات المتحدة لدولة فلسطينية، تقوم جنبا إلى جنب مع إسرائيل. وعلينا أن نبني انطلاقا من الزخم الذي تولّد عن هذا التطور الأخير لحل قضية فلسطين، مرة وإلى الأبد.

في غضون ذلك، لا بد للمجتمع الدولي أن يتعامل مع التبعات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الحالة الراهنة في المنطقة. وكما بيّن الأمين العام في تقريره، فإن هذه الحالة تنطوي على آثار مدمرة، مع تزايد مستوى الفقر والبؤس والمعاناة بين السكان. ولا نغالي إذا ما شددنا على الحاجة إلى عكس هذا الاتجاه. لذلك، فإننا ندعو إلى تطبيع الأوضاع بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، ونحث المجتمع الدولي، لا سيما مؤسسات بريتون وودز، على مضاعفة الجهود والمساعدة في إعادة بناء الاقتصاد والبنى الأساسية للسلطة الفلسطينية. وينبغي أن يقوم هذا الدعم على أساس تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني، التي يحددها ممثلوه. ونثق في أن دعم المانحين لوكالات الأمم المتحدة بموارد جديدة وإضافية، سيساعد هذه الوكالات أيضا على أن تواصل تنفيذ البرامج المخصصة للمنطقة بنشاط.

أخيرا، أود التأكيد مجددا على دعم نيجيريا لإعادة السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وأملنا أن الأطراف المتصارعة لن تألوا جهدا في السعي إلى تحقيق هدفها المنشود.

السيد زاكيوس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): إن قبرص تتفق مع التصريح الذي أدلت به الرئاسة البلجيكية للاتحاد الأوروبي.

إن قبرص حكومة وشعبا قد عبّرت مرارا وبشكل دائم عن حزنها وقلقها إزاء انهيار عملية السلام، وتصعيد العنف ووقوع خسائر كثيرة في الأرواح نتيجة للأحداث التي استمرت دون توقف خلال الأربعة عشر شهرا الماضية. إن الحالة الراهنة تثبت بشكل قاطع النتائج الخطيرة للتأخير المطول في حل القضية الفلسطينية. ويتعين على الأطراف المعنية والمجتمع الدولي بشكل عام أن تنظر بمنتهى الجدية والسرعة في الواقع المأساوي للصراع اليومي.

إننا ندعو مرة أخرى إلى التحلي بأقصى حد من ضبط النفس حيث أنه ثبت أن اللجوء إلى العنف ما من شأنه عدم تحقيق فوائد ملموسة فحسب ولكن على العكس من ذلك فإنه يفاقم حالة التوتر الموجودة أصلا. لقد أعلنت قبرص مرات عديدة أنها تتشاطر الرأي القائل بأن قضية فلسطين تشكل جوهر النزاع في الشرق الأوسط وبدون حلها لا يمكن للمجتمع الدولي أن يحقق هدفه المتمثل في إيجاد حل شامل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

إننا نؤكد على موقفنا الثابت ومؤداه عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب، ونعلن تأييدنا لحق كل دولة في المنطقة، بما فيها إسرائيل، في العيش بأمان. إننا نتألم بشكل خاص للخسائر الهائلة في الأرواح وجرح الأطفال الأبرياء. ونعتقد أنه يتوجب تماما احترام أحكام المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. وفي رأينا أن حل النزاعات الدولية يجب أن يحمي المبادئ الأساسية للعدالة والشرعية الدولية وأن يرعى ويحافظ على كرامة الأفراد. ونعتقد أيضا أن جهود ومبادرات تحقيق السلام يجب أن تؤسس على القانون الدولي. من المهم جدا أن ندرك أن حل الصراعات يجب أن يكون عادلا ومقبولا لدى السكان المعنيين.

إن الاحتلال وخصوصا الاحتلال الطويل يولّد الإحباط الذي قد يؤدي إلى أعمال تنم عن البأس. ولا بد من تمكين الشعب الفلسطيني التطلع قدما إلى حل قريب يضع حدا لمعاناته. ومن هذا المنطلق نؤكد دعمنا لتحقيق حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف، بما في ذلك إنشاء دولته الخاصة به. إننا نعبّر عن رفضنا لمصادرة الأراضي الفلسطينية، وتقييد حركة الفلسطينيين، والتدمير المتعمد لممتلكاتهم والاغتيالات غير القانونية. إننا ندعو إلى الانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من المنطقة ألف. إننا إذ نأخذ في الاعتبار تجربتنا الخاصة بالآثار السلبية للاستيطان غير المشروع على تحقيق السلام نؤكد رفضنا لهذا الاستيطان.

ونشعر بالتشجيع لما قاله الرئيس بوش الأخير خلال المناقشة العامة لهذا العام بخصوص الحل الذي يتصوره للمسألة الفلسطينية وينص على وجود دولتين – إسرائيل وفلسطين تعيشان في سلام معا ضمن حدود آمنة ومعترف بها وفقا لقرارات مجلس الأمن. ونرحب أيضا بخطاب السيد كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة الذي ألقاه في جامعة لويزفيل والدور الأمريكي النشط الذي تبع ذلك في جهود السلام. ونعتقد أن مكانة الولايات المتحدة الدولية وتأثيرها على الطرفين يوفر إمكانية تجاوز الجمود الحالي. وبشكل عام نرحّب بكل مبادرة بمقدورها أن تبشر ببيئة جديدة من الاستقرار والتعاون في هذه المنطقة الحساسة. وقدمت قبرص مساهمتها الخاصة بما في ذلك، في جملة أمور، استضافة لقاءات ممثلين من الطرفين سعيا إلى المساعدة في إرساء الحوار والثقة. إننا نؤكد على استعدادنا للمساعدة مرة أخرى إذا طُلب منا ذلك من قبل الطرفين. إننا نؤيد الرأي القائل بأن عدم مقدرة المجتمع الدولي على وضع حد لهذا الوضع غير المحتمل في الشرق الأوسط يُضعف مصداقية جهاز الأمن الجماعي.

إن جمهورية قبرص تؤكد دعمها للتطبيق الفوري والشامل وغير الانتقائي لبنود مبادرة ميتشل والتي نأمل أن تضع حدا فوريا للعنف وأن تخلق أجواء ملائمة لمتابعة عملية السلام ومفاوضات الوضع النهائي. من هذا المنطلق نؤيد تماما موقف الاتحاد الأوروبي وغيره من أعضاء المجتمع الدولي بخصوص الحاجة إلى إنشاء آلية رصد تساعد في تطبيق التوصيات الواردة في التقرير.

ونرحب بتطبيق قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) وانسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان في العام الماضي. ونؤكد موقفنا الثابت من الدعوة إلى الانسحاب من هضبة الجولان السورية.

وختاما، نعتقد أنه يجب تعزيز قوى الاعتلال وعزل المتطرفين. ويجب أن لا نتسامح مع أعمال الإرهاب تحت أي ظرف. إن الخُطب النارية لا تساعد أيا من الأطراف وبدلا من ذلك يجب أن يعمل الطرفان بجهد كبير للوصول إلى حالة النجاح. وبذلك وحده سوف يتمكن الطرفان من إحياء الأمل العريض لغالبية شعوب المنطقة بإحلال السلام الدائم وتحقيق حلم شرق أوسط جديد. إذ أن المنطقة مهد للحضارة ولديانات رئيسية ثلاث. إن التعايش السلمي هو الحل الوحيد المقبول وقد أعطانا التاريخ برهانا كافيا على ذلك.

السيد ساجاتش (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): منذ عقود ما برحت الجمعية العامة تناقش قضية فلسطين. وهذه المناسبة تذكرنا جميعا بالمسؤولية التاريخية للأمم المتحدة بخصوص المسألة الفلسطينية وهي مسؤولية يجب أن تُحمل حتى تحقيق الحل النهائي والسلمي لقضية فلسطين، أساس الصراع في الشرق الأوسط.

خلال السنوات الماضية شهدنا تقدما حقيقيا وعقبات خطيرة، عودة إلى الحوار وانفجارا في العنف، أملا مشجعا ويأسا عميقا في هذه المنطقة المتفجرة. ومن أسفٍ أن هذه السلسلة من الأحداث المتقلبة في عملية السلام الإسرائيلي – الفلسطيني فإن السنة الماضية كانت كئيبة بشكل خاص. فقد كان الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني قاب قوسين أو أدنى من الوصول إلى اتفاق بشأن مسائل معقدة وحساسة في كامب ديفيد في وقت قريب مضى وهما الآن أبعد عن بعضهما البعض عما كانا عليه خلال العقد الماضي.

إن أوكرانيا معنية بالوضع في المنطقة والذي لا يزال خطيرا. منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ما برح الوضع يزداد تصعيدا وتحول إلى مواجهة عارمة نجم عنها إزهاق أكثر من ٩٠٠ شخص غالبيتهم من الفلسطينيين. ومما يؤسف له بشكل خاص أن انفجارات العنف الجديدة التي تكاد تكون يومية في المناطق الفلسطينية وفي داخل إسرائيل قد خلقت أعدادا إضافية من الضحايا وزادت من تفاقم الوضع في المنطقة بأسرها.

ولقد أفزعتنا سلسلة أحداث العنف الدموية التي وقعت خلال الأشهر الماضية ولا سيما مؤخرا، والتي كادت تبدد الآمال باستئناف محادثات السلام بين الطرفين. وليس من قبيل المبالغة أن نقول إن التقدم الملحوظ الذي تحقق في إطار عمليتي مدريد وأوسلو للسلام قد تحول عمليا إلى إخفاق من جراء ١٤ شهرا من إراقة الدماء.

إن الحالة الراهنة تقتضي اتخاذ إجراءات عاجلة. وتدعو أوكرانيا طرفي الصراع إلى اتخاذ إجراءات حاسمة وفورية للتوصل إلى وقف إطلاق النار ووقف إراقة الدماء، ومنع تصعيد العنف وتهيئة الظروف اللازمة للعودة إلى مائدة المفاوضات. وفي هذه المرحلة الحاسمة، يجب على كل من الزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين أن يتحلوا بالشجاعة والمرونة والواقعية. ويجب أن يمتنع الطرفان عن اتخاذ أي إجراء انفرادي من شأنه أن يزيد من تعقيد الأمور أو يضر بنتيجة محادثات الوضع النهائي.

من وجهة نظرنا، نعتبر أن أنشطة الاستيطان التي تقوم بها إسرائيل في الأرض الفلسطينية، فضلا عن حالات الإغلاق والعقوبات الاقتصادية التي تفرضها على الفلسطينيين تؤدي إلى عكس النتيجة المرجوة. ولا يمكن أن يكون هناك أي عذر لاستعمال القوة المفرطة ضد الفلسطينيين المدنيين وإعادة احتلال الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية. ونحن

نعتقد اعتقادا جازما بأن ممارسة أعمال القتل خارج نطاق القضاء وغارات التدمير في الأراضي الخاضعة لسيطرة الفلسطينيين يجب أن تتوقف.

وترفض أوكرانيا رفضا قاطعا أعمال الإرهاب كوسيلة لتحقيق أي هدف سياسي، بغض النظر عمن يرتكبها ولأي سبب من الأسباب. وإننا ندعو الجانب الفلسطيني إلى كفالة ممارسة السيطرة الفعالة على العناصر المتطرفة بغية وقف الممارسات الكريهة المتمثلة في التفجيرات الانتحارية والهجمات الإرهابية وتخفيف الإثارة والتحريض ضد الإسرائيليين.

ونحن على ثقة بأن تنفيذ توصيات تقرير ميتشيل وخطة عمل تينت، التي قبلها كل من الطرفين وحظيت بتأييد قوي من المجتمع الدولي، يُشكل أساسا صلبا للتوصل إلى مخرج من الأزمة الراهنة في الشرق الأوسط ومن أجل استئناف عملية المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية. وينبغي أن تستند هذه العملية، من أجل التوصل إلى تسوية دائمة، إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة – لا سيما القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) – ومبدأ الأرض مقابل السلام، بالإضافة إلى المبادئ الأخرى التي تم التوصل إليها في مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو.

إن الطريق الطويل الملتوي لعملية السلام في الشرق الأوسط يجعل من الواضح بصورة متزايدة أن الحل النهائي للمسألة الفلسطينية يكمن في إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة. ونحن على اقتناع بأن الشعب الفلسطيني ينبغي أن يكون في وسعه أن يتمتع بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وبناء الدولة والعيش في سلام وأمن. وإن التطلعات المشروعة لهذا الشعب إلى العدالة والحرية والكرامة والسيادة مفهومة جيدا وتشاطرها أوكرانيا التي حصلت على استقلالها منذ مدة لا تزيد على عقد من الزمن.

وفي الوقت نفسه، فإنه ليس أقل وضوحا أن اتفاق السلام النهائي بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني ينبغي أن ينص على ضمانات واضحة جلية بأن تعيش إسرائيل في أمن وسلام ضمن حدود معترف بها دوليا. ونعتقد بأن أفضل طريق لكفالة الضمانات الأمنية لإسرائيل هو قيامها بتطوير علاقاتها وتعاونها الاقتصادي السليم مع الدول الأخرى في المنطقة لما فيه المصلحة المشتركة في جميع الميادين. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لا يمكن التوصل إلى حلول مقبولة من الطرفين وقابلة للاستمرار لجميع المسائل المعقدة المتصلة بالوضع النهائي، بما في ذلك المركز القانوني المقبل للقدس الشريف واللاجئين الفلسطينيين إلا عن طريق المفاوضات.

إن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط تقتضي مزيدا من الاشتراك الحاسم من جانب المجتمع الدولي وتجديد الجهود الدبلوماسية من جانب راعيي عملية السلام وجميع الأطراف الدولية الأخرى لمساعدة الطرفين على التغلب على عداواتهما واللجوء إلى الحوار. ولذلك، تُرحب أوكرانيا بالبيانات التي أصدرها في المنطقة في تشرين الأول/أكتوبر الماضي ممثلو الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي ومنسق الأمم المتحدة الخاص. كما نرحب ببيانات الموقف التي أدلى بها مؤخرا رئيس الولايات المتحدة جورج بوش ووزير خارجيتها كولن باول بشأن هذه المسألة.

وما من شك في أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بمسؤوليتها الدائمة عن قضية فلسطين ريثما يتم حلها وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وينبغي أن تظل المنظمة ضامنا رئيسيا للشرعية الدولية فيما يتعلق بقضية فلسطين، بالإضافة إلى كونها مقر الدعم الدولي للشعب الفلسطيني وتقديم المساعدة له. وإننا نعتبر في هذا السياق، أن اشتراك الأمين العام للأمم المتحدة شخصيا في عملية التسوية في الشرق الأوسط عنصر هام بدرجة حاسمة.

وإننا نؤيد أنشطة الوساطة التي يضطلع بها ونشجعه على مواصلتها.

وتؤيد أوكرانيا قيام مجلس الأمن الدولي، الذي عهد إليه بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، بدور أكثر فعالية في السعي إلى السبل الكفيلة بتسوية الأزمة والتوصل إلى حل لقضية فلسطين. وقد ساهم بلدي بوصفه عضوا غير دائم في مجلس الأمن بصورة فعالة في اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الذي وفر ردا مناسبا وعاجلا على العنف الذي اندلع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في القدس. بيد أن مما يؤسف له أن مجلس الأمن منذ اعتماد ذلك القرار، لم يجد نفسه في وضع يمكنه من اتخاذ قرارات جديدة فعالة بالإجماع بشأن هذه المسألة في إطار ممارسته لالتزاماته بموجب الميثاق. وإننا نأمل أن يجد المجلس من الممكن أن يُعيد النظر في هذا النهج قريبا.

وإن أوكرانيا على استعداد للاستمرار في تقديم مساهمتها العملية في الجهود الدبلوماسية الدولية الجارية. وفي هذا السياق، أود أن أذكر أن أوكرانيا عرضت على الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني مساعيها الحميدة، بأن عرضت مكانا على أرضها لاستئناف مفاوضاتهما في أي وقت مناسب. ويسرنا أن هذه المبادرة لاقت قبولا حسنا من الطرفين.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشير إلى مناسبة هامة أخرى حدثت مؤخرا في العلاقات بين أوكرانيا وفلسطين، أي افتتاح بعثة فلسطين الدبلوماسية في كييف في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ونرى أن هذا الأمر لا يقتصر على توسيع نطاق قنوات الاتصال بين الحكومة الأوكرانية والسلطة الفلسطينية فحسب – مما يؤدي إلى تعزيز تنمية علاقاتنا الثنائية – بل يُساهم أيضا في الجهود الرامية إلى تيسير تطبيع الحالة في الشرق الأوسط.

أخيرا، أود أن أعرب عن أملنا الوطيد بأن تحل قضية فلسطين عن طريق الجهود المشتركة التي يبذلها الطرفان، بمساعدة من المجتمع الدولي بأسره، حتى يعود السلام إلى منطقة الشرق الأوسط برمتها وحتى ينعم شعبا فلسطين وإسرائيل بالعيش جنبا إلى جنب، في بلديهما في أمن وسلام ورخاء وكرامة. وتظل أوكرانيا ملتزمة تماما بمساعدتهما على بلوغ هذا الهدف الذي طال السعي من أجله.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): يشرفني باسم دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم لرئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ولأعضاء اللجنة الموقرين بخالص الشكر والتقدير نظير الجهود الكبيرة التي بذلوها لنصرة عدالة القضية الفلسطينية، كما ولا يفوتني أن أعبِّر عن امتناني الشديد لما جاء في تقريرهم الأخير من معلومات هامة وقيِّمة، كشفت عن بعض الحقائق المؤلمة حول ما يدور في الأراضي الفلسطينية من ممارسات الاحتلال وانتهاكات لحقوق الإنسان الفلسطيني.

وبمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني تجدد دولة الإمارات العربية المتحدة قيادة وحكومة وشعبا دعمها ومساندتها المتواصلة للشعب الفلسطيني الشقيق ونضاله العادل من أجل تحقيق تطلعاته المشروعة في تقرير المصير أسوة بشعوب العالم.

إن المتتبع لمراحل تطورات تاريخ نشوء القضية الفلسطينية، وبالتحديد منذ صدور قرار الجمعية العامة ١٨١ لعام ١٩٤٧ (د-٢) والذي بموجبه تم تقسيم فلسطين إلى دولتين فلسطينية وإسرائيلية، لا بد وأن ينتابه الشعور بخيبة الأمل نتيجة لتواصل سياسات العرقلة التي تنتهجها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لمنع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة حتى تاريخ هذا اليوم، كما ولا بد أيضا أن يضنيه

عميق الأسف والذهول إزاء استمرار حالة العدوان والظلم وانتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني على أيدي قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي. وأمام هذه الحالة نتساءل عما إذا كان من المقبول أن تستمر هذه الأوضاع غير الإنسانية أو القانونية للشعب الفلسطيني الذي بات، منذ عقود، أكثر من نصفه يعيش في مخيمات بائسة للاجئين، في عصر يتصف باحترام حقوق الإنسان والعولمة والديمقراطية وتعالج فيه كل أشكال الاستعمار والتمييز العنصري والآفات الأخرى لمرحلة عصر الغاب الذي مضى عليه الزمان. وهل يعقل أيضا أن يكتفي المجتمع الدولي والمتمثل في الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى بإصدار القرارات وبيانات الشجب والإدانة كإجراءات غير فاعلة لمواجهة تواصل سياسات الاحتلال والتوسع الاستيطاني الإسرائيلي المتفاقمة عاما بعد عام دون الانتقال إلى مرحلة اتخاذ الإجراءات اللازمة والحاسمة والكفيلة بوقف هذه السياسات الإسرائيلية الخطيرة.

إننا نعتبر أن مظاهر انتفاضة القدس ومسيرات الاحتجاج العارمة التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ما يزيد عن ثلاثة عشر شهرا ما هي إلا ردود أفعال وطنية طبيعية، بل وتعبير عن حالة رفض الشعب الفلسطيني لما يعانيه يوميا من مخططات للإرهاب والتطرف والعقاب الجماعي داخل أراضيه، والذي تمارسه إسرائيل، بغية تفريغ اتفاقات السلام التي أبرمت في عهد الحكومات الإسرائيلية السابقة من محتوياتها الجوهرية، والتنصل من التزاماتها القانونية والسياسية المبرمة في إطار مفهوم مبدأ الأرض مقابل السلام من أجل تحقيق غاياتها الاستراتيجية المعروفة في توسيع نطاق الاستيطان اليهودي غير الشرعي، وتشريد المزيد من الفلسطينيين وإبادتهم ومصادرة أراضيهم، وخلق مفاهيم جديدة ومرفوضة لما يسمى بضمان أمن إسرائيل لتبرير هذا التوسع الاستعماري الإسرائيلي المنقطع النظير على حساب الحقوق الوطنية والإنسانية الشرعية للشعب الفلسطيني.

ومما يبعث على القلق أنه في الوقت الذي وافق فيه الجانب الفلسطيني منذ بدء مفاوضات السلام على تقديم تنازلات تاريخية وسياسية هامة لإثبات حسن نواياه الرامية لتحقيق السلام الحقيقي في المنطقة والضامن لأبسط تطلعاته المشروعة في ممارسة تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على نصف المساحة الأصلية لأراضيه، تعكف الحكومة الإسرائيلية يوميا أمام أعين العالم على تنفيذ مخططات جديدة وأكثر خطورة تتمثل في القتل والبطش والاعتقال وتدابير الحصار والإغلاق والتشريد وإثارة العنف والتحريض الصهيوني ضد أفراد الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، كأسلوب للتغطية على ما تنتهجه من حملات منهجية وخطيرة من التوسيع الاستيطاني ومصادرة الأراضي ومنابع المياه والطاقة والموارد الطبيعية الأخرى، وإلغاء حقوق المواطنة والإقامة للسكان الفلسطينيين الأصليين في مدنهم وقراهم، ولا سيما في القدس الشريف من أجل تهجير المزيد منهم من ديارهم وإحلال مئات الآلاف من المهاجرين اليهود القادمين سنويا من شتى أرجاء المعمورة محلهم.

إن المتتبع لكل هذه الوقائع والأحداث المنتظمة والمفجعة يدرك بكل وضوح حقيقة نوايا الحكومة الإسرائيلية الرامية إلى تكريس حالة احتلالها للأراضي الفلسطينية ولا سيما في مدينة القدس الشريف من أجل تغيير طابعها الديموغرافي والتاريخي والديني وذلك في أفظع مخالفة صريحة لمبادئ الميثاق وأحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وصكوك حقوق الإنسان وفي مقدمتها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة وإذ تجدد في هذا اليوم إدانتها وبقوة لكل هذه الانتهاكات الإسرائيلية الفاضحة، يقلقها استمرار حالة التساهل واللامبالاة التي

يبديها مجلس الأمن الدولي ولا سيما الدول الفاعلة فيه إزاء تنامي هذه الانتهاكات مقارنة بغيرها من قضايا الأمن والسلم الأخرى المعروضة على جدول أعماله، وعليه فإننا نطالب هذا المجلس وخاصة الدول الفاعلة فيه بوقف سياسة ازدواجية المعايير والعمل على اتخاذ الإجراءات الضرورية العاجلة والكفيلة بتوفير الحماية لأفراد الشعب الفلسطيني وممتلكاته ومؤسساته ومصالحه الوطنية والاقتصادية والاجتماعية من جهة، وحمل إسرائيل على الامتثال لدعوات الانسحاب الكامل وغير المشروط من الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها بالقوة. كما وإننا إذ نعلن عن ترحيبنا الحار بموقف الولايات المتحدة الأمريكية الجديد والذي عبَّر عنه مؤخرا كل من الرئيس الأمريكي جورج بوش ووزير خارجيته كولن باول حول تأييد قيام الدولة الفلسطينية، نحث المجتمع الدولي وخصوصا الأمم المتحدة ومؤسساتها ووكالاتها المتخصصة على تحمل مسؤولياتها الكاملة في حل قضية فلسطين من خلال مضاعفة مساعيها وممارسة الضغوط الممكنة على الحكومة الإسرائيلية لحملها على احترام وتنفيذ قراراتها الداعية إلى الوقف الفوري والعاجل لكافة تدابير الحرب، والعنف المفرط، والاستيطان، وانتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها ضد الفلسطينيين ومدنهم، فضلا عن إجبارها على تنفيذ جميع التزاماتها القانونية الأخرى الواردة في سلسلة اتفاقات السلام التي أبرمتها مع الجانب الفلسطيني، وذلك لإثبات حسن نواياها التي تعلنها بين الحين والآخر تجاه السلام والأمن بالمنطقة، ونؤكد على أن التسوية العادلة والدائمة والشاملة لقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقها إلا بالانسحاب الكامل وغير المشروط لإسرائيل من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ بما فيها مدينة القدس الشريف والجولان السوري ومنطقة شبعا اللبنانية، وأيضا عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وإزالة أسلحة الدمار الشامل لا سيما النووية منها، وذلك في إطار ما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية والقائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام وجملة الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية التي تنتهكها إسرائيل على مرأى من العالم، وإلا ستظل هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية في العلاقات الاقتصادية الدولية تعيش في حالة من التوتر والعنف وعدم الاستقرار، الأمر الذي سيؤثر بدوره سلبا في السلم الإقليمي والدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المتعلقة بهذا البند.

وأود أن أبلغ الأعضاء أنه سيبت في مشاريع القرارات من A/56/L.19 إلى A/56/L.22 صباح الاثنين ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، باعتباره البند الثاني.

البند ٤٢ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقريرا الأمين العام (A/56/480، A/56/642)

مشروعا القرارين (A/56/L.23، A/56/L.24)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر لكي يعرض مشروعي القرارين A/56/L.23 و A/56/L.24.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): اسمحوا لي أن أعرض في البداية عناصر مشروعي القرارين المطروحين تحت البند رقم ٤٢ من جدول الأعمال، وهما A/56/L.23، المعنون ''القدس'' و A/56/L.24، المعنون ''الجولان السوري المحتل''.

فيما يتعلق بالمشروع المعنون ''القدس''، فإن الفقرات الديباجية الثلاث تستذكر القرارات السابق

اعتمادها من قِبل الجمعية العامة في موضوع القدس، والتي تؤكد جميعا على أن كافة الإجراءات التشريعية والإدارية التي تتخذها إسرائيل بهدف تغيير أو محاولة تغيير وضع مدينة القدس هي لاغية وباطلة ولا بد أن يتم الرجوع عنها. كما تستذكر القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) الصادر عن مجلس الأمن، والذي يقرر عدم الاعتراف بما يُعرف بـ ''القانون الأساسي'' الذي أعلنته إسرائيل، ويدعو كافة الدول التي لديها بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحبها.

وفي منطوق القرار، تقرر الجمعية العامة في الفقرة ١ أن قرار إسرائيل بفرض قوانينها وإجراءاتها الإدارية قرار غير قانوني ويُعد بالتالي باطلا ولاغيا.

وفي الفقرة ٢، تشجب الجمعية العامة قرار بعض الدول نقل سفاراتها إلى القدس، وتدعو كافة الدول إلى الالتزام بقرارات الجمعية وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

أما بالنسبة لمشروع القرار المعنون ''الجولان السوري المحتل''، فإنه يؤكد في فقراته الديباجية على قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) وعلى مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وفقا لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. كما يؤكد مرة أخرى على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الجولان السوري المحتل. ويعرب القرار عن القلق العميق إزاء عدم انسحاب إسرائيل من الجولان السوري مخالفة لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، ويؤكد على عدم قانونية المستوطنات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل، ويعرب في فقرته الديباجية الأخيرة عن القلق العميق إزاء توقف عملية السلام على المسار السوري، ويعرب أيضا عن الأمل في استئناف المباحثات عند النقطة التي توقفت عندها.

وفي منطوق مشروع القرار، تعلن الجمعية العامة في الفقرة ١ عن استمرار إسرائيل في عدم الامتثال لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١). كما يعلن القرار أن قرار إسرائيل عام ١٩٨١ بفرض قوانينها على الجولان السوري المحتل يُعد لاغيا وباطلا، ويدعو إسرائيل إلى التراجع عنه. ثم يؤكد القرار على استمرار انطباق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الأراضي السورية المحتلة عام ١٩٦٧. ويؤكد أيضا على أن استمرار احتلال الأراضي السورية يشكِّل عقبة في سبيل إقامة سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

والقرار في الفقرة ٥ يدعو إسرائيل إلى استئناف التفاوض على المسارين السوري واللبناني، واحترام تعهداتها والتزاماتها في المفاوضات السابقة. ويدعو، في الفقرة ٧، كافة الأطراف المعنية وراعيي السلام إلى بذل الجهود اللازمة لاستئناف عملية السلام ونجاحها عن طريق تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

لقد قدّمتُ في بياني أمام الجمعية العامة بالأمس، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، العناصر الأساسية لموقف مصر فيما يتعلق بقضية فلسطين. ونأمل في تحقيقه بالنسبة للمسألة الفلسطينية. وأود اليوم أن أعرض العناصر الأساسية لموقف مصر فيما يتصل بالوضع في الشرق الأوسط بصفة عامة.

إذا كانت مصر تعتبر أن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع العربي الإسرائيلي، وأنها مفتاح التوصل إلى سلام دائم في الشرق الأوسط، فإن مصر تعتبر في نفس الوقت أن التوصل إلى السلام الشامل في المنطقة يتطلب، كشرط أساسي، ألا يقتصر النهج الإسرائيلي في التعامل مع مفهوم السلام على مجرد الحديث عنه ثم العمل على نسفه أو تأجيل إقامته أو محاولة فرض أسس جديدة له بخلاف تلك المتفق عليها، وفي مقدمتها مبدأ الأرض مقابل السلام.

وفي هذا السياق، فإن رؤيتنا لأية تسوية يمكن أن تقوم بين إسرائيل والأطراف العربية، ترتكز على عدد من العناصر التي تتساوى في أهميتها، وهي الانسحاب الإسرائيلي

الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة، والتوصل إلى ترتيبات أمنية متبادلة، ثم إقامة علاقات طبيعية بين الأطراف العربية المعنية وإسرائيل. وإلى حين إتمام التوصل إلى تسوية تشمل هذه العناصر جميعا، تؤكد مصر على ضرورة عدم قيام إسرائيل، باعتبارها قوة الاحتلال، باتخاذ أية إجراءات على الأرض تخالف التزاماتها بموجب أحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، أو تجهض أي مضمون حقيقي مأمول من الحوار السياسي.

إن السلام الذي أقامته مصر مع إسرائيل منذ أكثر من ٢٠ عاما قام على أساس التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، وبالتالي على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، فأصبح بذلك – أي هذه التسوية – يشكِّل سابقة أساسية في التوصل إلى تسوية سلمية بين الأطراف العربية المعنية وإسرائيل، وهو الأمر الذي يضع مسؤولية خاصة على عاتق مصر تحتم عليها دائما الاحتكام إلى الأسس التي أشرت إليها لإقامة السلام، وهي مرة أخرى، انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي المحتلة؛ وإخلاء تلك الأراضي من المستوطنات الإسرائيلية؛ والتوصل إلى ترتيبات أمنية متبادلة ومتكافئة بموافقة الأطراف؛ وأخيرا إقامة علاقات سلام طبيعية وحُسن جوار.

ومصر ترى أن هذه الأسس التي تمثِّل عناصر الصيغة المعروفة بمبدأ الأرض مقابل السلام واجبة الانطباق على التسوية بين إسرائيل وكافة الأطراف العربية المعنية. وفي هذا الصدد أيضا، تؤكد مصر على أن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) هو كل لا يتجزأ، وأن الدعاوى بانطباق هذا القرار على مسار دون الآخر أو أراضٍ عربية دون الأخرى، هي دعاوى مرفوضة لأنها لا تقوم على أي أساس قانوني، وتفتقر إلى الفهم السليم لهذا القرار الذي لا يفرِّق نصا أو روحا بين الأراضي التي احتلتها إسرائيل بالقوة. فكافة الأراضي التي احتلت بالقوة المسلحة عام ١٩٦٧ لا بد من أن يتم الجلاء عنها. هذا هو المبدأ الذي يكرِّسه ميثاق الأمم المتحدة، والذي عملت به الأمم المتحدة منذ نشأتها. وهذا هو المبدأ الوحيد الذي يمكن أن يقوم عليه سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

وفي نفس الإطار، أود أن أؤكد على موقف مصر الثابت دعما للحق السوري في استعادة الجولان المحتل كاملا غير منقوص، باعتباره السبيل لإقرار السلام بين سوريا وإسرائيل. كما أؤكد على دعم مصر لحق لبنان في منطقة مزارع شبعا. وأشير، في نفس السياق، إلى أن تجاهل التوصل إلى تسوية على المسار السوري وكذلك المسار اللبناني أمر لا يمكن إلا أن ينتج عنه استمرار عوامل التوتر قائمة في المنطقة، بما يعنيه ذلك من تأجيل إقامة السلام في الشرق الأوسط.

إن إقامة السلام الشامل في الشرق الأوسط يعد الأساس الحقيقي للأمن – بمفهومه الواسع – لكل الأطراف في المنطقة. ومن هذا المنطلق، تستمر مصر في مطالبتها بإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية. كما تطالب مصر منذ عام ١٩٩٠، وفي إطار مبادرة الرئيس مبارك، بإنشاء منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار أشير إلى رفض إسرائيل المستمر الدخول في أية ترتيبات أو اتخاذ أية إجراءات تسهم في بناء الثقة في مجال التفتيش على منشآتها النووية. وهو أمر يضيف إلى عوامل التوتر السياسي في منطقة تعاني بالفعل من تصاعد التوتر. ولا بد أن يكون من الواضح أن الأمن الذي نريده للشرق الأوسط هو أمن كافة الأطراف وليس أحد الأطراف أو بعضها فقط. فالأمن الشامل هو المرادف الحقيقي للسلام الشامل.

ولا يزال يحدونا الأمل في نجاح الجهود الهادفة إلى التوصل إلى تسوية سلمية حقيقية وشاملة للنزاع العربي

الإسرائيلي. ولكن هذا الأمل الذي تعرّض خلال الأشهر الثلاثة عشر الأخيرة، ولا يزال يتعرض، لاختبار شديد يكاد أن يودى به، يقوم على اقتناع مصر الراسخ بأن السلام هو الخيار الوحيد أمام منطقة الشرق الأوسط. وأؤكد مرة أخرى على أن السلوك الإسرائيلي يجب أن يكون متسقا مع الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه، وهو السلام. ونأمل أن تدرك إسرائيل أهمية تعديل أساليبها وتصرفاتها في المنطقة، حتى تقتنع الأطراف العربية بجديتها في السلام؛ وإلا فإن التوتر الذي يشهده الشرق الأوسط في الوقت الحالي يمكن أن يطول، مع كل المعاناة التي تتعرض لها شعوب المنطقة.

أخيرا، أود أن أعلن انضمام توغو إلى قائمة الدول المقدمة لمشروع القرار A/56/L.23 المعني بالقدس، وأيضا انضمام غينيا وتوغو إلى قائمة الدول المقدمة للقرار A/56/L.24 المعني بالجولان السوري المحتل.

السيدة إيير (الهند) (تكلمت بالانكليزية): نجتمع هنا مرة أخرى لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، وهو منطقة يهتم وينشغل بها كثيرا المجتمع الدولي قاطبة.

إن العلاقة بين الهند والعالم العربي تشكّلت عبر التاريخ على النسيج الأوسع الناتج من تلاقي الحضارتين الهندية والعربية. وهي تشمل كل جانب مهم من جوانب المسعى الإنساني، سواء الثقافي أو الاجتماعي أو الديني أو السياسي. وكان للعالم العربي دور مهم في نقل وتفسير الفكر الهندي والثقافة الهندية إلى العالم الغربي.

ونحن بدورنا مرتبطون ارتباطا وثيقا بتفاعل العالم العربي مع الشرق. وتأثير العالم العربي والإسلامي على الهند نفسها كان عميقا وواسعا، نشأت عنه ثقافة مركبة غنية في تنوعها وثابتة في وحدتها الأساسية. وهذه العوامل الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية قد أنشأت صلة نسب فريدة بين الهند والعالم العربي. وبالتالي، فإننا عندما نتكلم عن الشرق الأوسط، إنما نتكلم عن منطقة نعتبرها جوارنا الممتد وعن بلدان علاقتنا معها وثيقة وعميقة بشكل خاص.

وكنا نأمل أن يكون انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان في السنة الماضية ونشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في المناطق التي تم الجلاء عنها بشارة طيبة، تؤدي إلى التقدم على المسارات الأخرى، وأن تكون إمكانيات إحلال السلام والاستقرار الدائم في المنطقة في المنال في نهاية المطاف. ومن دواعي الأسف أن الحالة، منذ ذلك الحين قد خيبت تفاؤل المجتمع الدولي. إذا كان بين الفينة والأخرى ينفجر إطلاق النار عبر الخط الأزرق، على الرغم من شعورنا بأن وجود القوة المؤقتة كان مفيدا. وكمعيار لالتزام الهند بالسلام في المنطقة، أسهمنا بكتيبة في القوة المؤقتة، وقائد القوة الحالي هو لواء هندي.

ونأسف كثيرا على أن عملية السلام في الشرق الأوسط منذ أيلول/سبتمبر من السنة الماضية قد توقفت. وهناك جمود في مفاوضات السلام على كل المسارات. وترى الهند أنه لا يمكن إقامة سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط إلا على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وترى الهند أن وضع القدس، حسب عمليتي مدريد وأوسلو، من ضمن مسائل الوضع النهائي، ولا ينزال ينبغي حل مشكلته. وتؤيد الهند استئناف المفاوضات على جميع مسارات عملية السلام في الشرق الأوسط لإكمال دائرة السلام في غرب آسيا.

وحتى قبل تطورات ١١ أيلول/سبتمبر، كان الشعور بالإحباط في العالم العربي عند أعلى مستوياته على الإطلاق. والانتفاضة الثانية تعبير عن حالة الشعور باليأس بين الشعب الفلسطيني. وهذه التطورات تستلزم معالجة المشاكل الأساسية في الشرق الأوسط، ولا سيما القضية الفلسطينية.

بل إن لزوم السلام والاستقرار في المنطقة أصبح الآن أكثر شدة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتخاذل عن أداء واجباته. وفي ذات الوقت يجب على الأطراف المعنية أن تؤكد من جديد التزامها بحل خلافاتها سلميا من خلال استمرار المفاوضات. فما من حل عسكري لهذا الصراع؛ ويجب نبذ العنف. وهذا هو الطريق الوحيد لتحقيق السلام الدائم في المنطقة.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): لقد شهد الشرق الأوسط مرة أخرى سنة من العنف والمأساة. وكانت تكلفة ذلك بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين معا من حيث المعاناة الإنسانية، والمرارة، وخيبة الأمل، والريبة، عالية للغاية.

وقد برهن العنف والإرهاب والردود العسكرية مرة أخرى أنها غير مجدية كوسائل لحل الصراع في الشرق الأوسط. ولذا فإن الوقت قد حان لاستئناف عملية السلام بروح من الثقة والتوافق. بل إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية والمفزعة جعلت التقدم في حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني أكثر إلحاحا.

وترحب النرويج بالتزام الولايات المتحدة الأمريكية بتشديد انشغالها بعملية السلام في الشرق الأوسط، كما أوضح الرئيس جورج بوش أمام الجمعية العامة ووزير الخارجية كولن باول في بيانه الذي أدلى به في كنتكي. وإننا نشيد أيضا بالدبلوماسية الفعالة للأمم المتحدة وغيرها. وتنامي توافق الآراء الدولي بشأن كيفية معالجة الأزمة أمر مشجع، لأن من الضروري إيجاد حل نهائي للصراع.

ولا نحتاج إلى النظر بعيدا لإيجاد وسيلة لإنهاء العنف واستئناف المفاوضات. إذ أن المخرج قد وصفته جيدا لجنة ميتشل وتفاهم تنت. ويجب الآن تنفيذ توصياتهما بالكامل؛ ولا يمكن قبول مزيد من التأخير. وقد يسفر العجز عن تنفيذ توصيات ميتشل عن مضاعفات سياسية واقتصادية خطيرة على المنطقة. ويجب بذل كل الجهود لكسر دوامة العنف المستمرة لتهيئة مناخ موات لإحراز تقدم جديد في عملية السلام.

وقد صيغت توصيات ميتشل كصفقة متكاملة ويجب النظر إليها على هذا الأساس. ولضمان النجاح يجب على أي عملية للتنفيذ أن تعالج التوصيات الأمنية والسياسية في آن واحد.

ولذا فإن النرويج تحث إسرائيل على الامتناع عن القيام بمزيد من الغارات العسكرية على المناطق الخاضعة بصورة خالصة للإدارة الفلسطينية، وعلى إنهاء سياستها القائمة على عمليات القتل خارج نطاق الإجراءات القانونية، وإظهار ضبط النفس، وتجميد كل الأنشطة الاستيطانية، وإنهاء عمليات الإغلاق، وتحويل عائدات القيمة الضريبية المضافة إلى السلطة الفلسطينية.

وتمشيا مع الجهود الدولية، تحث النرويج الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية على بذل قصارى جهدهما لإنهاء الهجمات على إسرائيل والإسرائيليين، وتقديم كل الإرهابيين المعروفين إلى العدالة، وتجديد التزامهما بوقف إطلاق النار المعلن في ٢٦ أيلول/سبتمبر، وضمان الإنفاذ الكامل لأوامر السلطة الفلسطينية المتعلقة بوقف إطلاق النار ومواصلة التعاون الأمني الكامل مع إسرائيل.

وإننا نرى أن تنفيذ توصيات ميتشل وتفاهم تنت يمكن تيسيره إذا ما قُدم الدعم للطرفين في شكل آلية للمراقبة. والنرويج تقف على أهبة الاستعداد للمشاركة في بعثة محتملة في المستقبل لمراقبة تنفيذ خطة ميتشل، إذا ما وافق الطرفان عليها.

ومن الأسباب الرئيسية لفشل المحاولات الرامية إلى استئناف مفاوضات الوضع النهائي الافتقار إلى بيان واضح

فيما يتعلق بأهداف هذه المفاوضات. والنرويج تدعو الطرفين إلى إقرار الأهداف التالية لمفاوضات الوضع النهائي: بالنسبة للفلسطينيين، إنهاء احتلال أراضيهم وإقامة دولة ديمقراطية قادرة على البقاء وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)؛ وبالنسبة للإسرائيليين، الحق في العيش في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا. ولن تكون هناك فرصة لنجاح استئناف مفاوضات الوضع النهائي إلا عندما يقبل الطرفان هذه الأهداف على نحو بيِّن.

إن الاقتصاد الفلسطيني في حالة ركود شديد بعد أكثر من سنة من الانتفاضة وما تبعها من عمليات إغلاق للأراضي الفلسطينية. وكان آثار ذلك مدمرة. إذ أفلست السلطة الفلسطينية تماما. وبدأت الخدمات العامة في الانهيار. وارتفعت نسبة البطالة أكثر من أي وقت مضى. وأصبح القطاع الخاص في حالة أزمة. والآثار الواقعة على المدنيين الأبرياء لا تحصى.

وفي هذه الظروف الصعبة، لا تزال النرويج ملتزمة بدورها كرئيس للجنة الاتصال المخصصة لتقديم المساعدة إلى الفلسطينيين. وسنعمل مع المجتمع الدولي وسنواصل جمع الأموال للشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية. وإننا، بالطبع، ملتزمون أيضا بمواصلة برنامجنا الثنائي لتقديم المساعدة الاقتصادية إلى الشعب الفلسطيني.

إن مصيري الإسرائيليين والفلسطينيين لا ينفصلان. فأمن الإسرائيليين يعتمد على أمن الفلسطينيين، والعكس بالعكس. ولا يمكن أن يتحقق السلام إلا عن طريق التنازل المتبادل. ويجب على الأطراف أن تدرك أن الطريق نحو السلام سيكون شاقا ومؤلما، ولكن سينتهي الصراع عند نهاية النفق.

لقد آن الأوان لكي يسلك زعماء الشرق الأوسط مرة أخرى طريق السلام . فلا بد من استئناف مفاوضات الوضع النهائي. والنرويج بوصفها صديقا للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني، فإنها تعيد التأكيد على استعدادها لمساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين في التوصل الى حل سلمي للصراع في الشرق الأوسط.

السيد لينغ (بيلاروس) (تكلم بالروسية): عملية السلام في الشرق الأوسط هي في رأينا الآن تمر في واحدة من أصعب فترات تاريخها الممتد لأكثر من نصف قرن. إننا ما زلنا نشعر بتداعيات أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ المأساوية في القدس الشرقية، التي أفرزت فيضاً جديداً مدمراً من إراقة الدماء والمعاناة وألقت بظلال الشك على أساس التسويات ذات الأهمية الحيوية التي تحققت في مدريد وأوسلو وعُززت لاحقاً في واشنطن بالتوقيع على مذكرة شرم الشيخ.

وتنظر جمهورية بيلاروس بقلق شديد إلى أعمال العنف المتواصلة في المنطقة والتي ما زال الناس يلقون حتفهم بسببها. ويعترينا قلق شديد إزاء الخسائر الثابتة التي لحقت مؤخرا بإمكانيات النجاح في إحراز تقدم نحو تسوية سلمية للصراع. وفي ظل التصعيد المطول للأزمة، تؤكد بيلاروس مرة أخرى على موقفها المبدئي من الأثر المدمر لأي شكل من أشكال العنف والأنشطة الإرهابية في المنطقة على التقدم نحو تسوية نهائية للصراع.

وعلاوة على ذلك إننا ندعو جميع الأطراف إلى إدراك أن كل إطلاق نار جديد أو طلقة قذيفة أو قتل خارج اختصاص القضاء أو تفجير في الشرق الأوسط هو لطمة للمستقبل السلمي للأجيال المقبلة التي تعيش في المنطقة ولحقها في الحياة والعمل في وطنها، الذي هو مهد لثلاثة أديان عالمية.

والنهج الذي تتخذه بيلاروس في تشجيع التعايش السلمي بين العرب والإسرائيليين على المدى البعيد هو نهج

متميز وثابت. لا يمكن تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط إلا بتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وتطبيق مبدأ ''الأرض مقابل السلام'' المبدأ الأساسي في المفاوضات الفلسطينية والسورية واللبنانية.

وفي هذا السياق، ما سيكون حاسما بلا شك هو مستوى الإرادة السياسية من جانب الأطراف المختلفة في التقيد الصارم بالواجبات التي تعهدت بها، خاصةً في إطار مؤتمر مدريد للسلام واتفاقات التنفيذ المختلفة اللاحقة له. ويبقى حجر الزاوية في عملية السلام في الشرق الأوسط بلوغ حق الشعب الفلسطيني التاريخي في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. ولن يكون التوصل إلى هذا الهدف ممكنا بدون تضامن دولي واسع النطاق مع الشعب الفلسطيني وتعبئة الدعم السياسي الكبير للطموحات المشروعة للفلسطينيين.

ونظرا للتدهور الحاد في الحالة الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وزيادة عدد اللاجئين الفلسطينيين، أصبحت هناك أهمية خاصة للجهود المشتركة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والبلدان المانحة والمنظمات الدولية لتزويد الشعب الفلسطيني بالمساعدة الاقتصادية والفنية والإنسانية. أن زيادة الأنشطة العملية لهذا الغرض مطلوبة بشكل مُلح.

إن المرحلة الحالية من تطور الحالة في الشرق الأوسط يمكن أن تكون حاسمة لنهج عملية السلام القادم. وأسرع مخرج من هذا المأزق، الذي يتسبب في وقوع ضحايا جدد وأبرياء تماماً، يكمن في التوصل إلى اتفاقات جديدة في الأجل الطويل.

ولذلك نعتمد في هذا الصدد على الخطوات الحاسمة التي يتخذها المشاركون في رعاية عملية السلام الرامية إلى استئناف الحوار العربي – الإسرائيلي على أساس مبدأ تعزيز الثقة والأمن والتعاون. وآخر التصريحات الصادرة عن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش ووزير خارجيتها كولن باول، ومسؤولين رفيعي المستوى في روسيا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تفتح الباب أمام التفاؤل في هذا الخصوص. وهناك أهمية قصوى للحفاظ على زخم الجهود في هذا الاتجاه وعلى المبادرات الواردة في توصيات لجنة تقصي الحقائق برئاسة جورج ميتشل وعلى الاتفاقات اللاحقة التي تم التوصل إليها من خلال المساعي الحميدة لجورج تنت.

وتود بيلاروس مرة أخرى التأكيد على التقيد بالمسؤولية الدائمة للأمم المتحدة، وفي مقدمتها مجلس الأمن، عن التسوية السلمية لأزمة الشرق الأوسط بكل جوانبها. ووفدنا عاقد العزم تماما على أن ييسر في المستقبل تعزيز الدور الرئيسي للأمم المتحدة في مسألة الشرق الأوسط.

وختاما لكلمتي، أود أن أشدد على أن جمهورية بيلاروس مقتنعة تماماً بأنه لا بديل لاستئناف عملية السلام، التي هي السبيل الوحيد لضمان احترام حقوق جميع شعوب الشرق الأوسط الغير قابلة للتصرف في العيش في سلام وأمن، وضمن حدود معترف بها دوليا. ونحن ندعو جميع الأطراف إلى كسر الحلقة المُفرغة للعنف المتبادل والتحلي بأقصى درجات ضبط النفس من أجل إيجاد مناخ يشجع على استئناف الحوار.

السيد العوضي (الكويت) (تكلم بالعربية): تعيش منطقة الشرق الأوسط خلال هذه الأيام مرحلة يصعب على المرء وصفها نتيجة للأحداث والتطورات السريعة التي تعصف بها كل يوم بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين والجولان السوري، وما يصاحب هذا الاحتلال من ممارسات بشعة تجعل من

موضوع الصراع العربي – الإسرائيلي أمرا واقعا ومستمرا لا يمكن تجاوزه كباقي الصراعات التي أصبحت جزءا من التاريخ.

إن ما يعني الكويت عند مناقشتنا للبندين، القضية الفلسطينية والبند الخاص بالحالة في الشرق الأوسط، هو تقييم الأوضاع في المنطقة وفقا للتطورات التي تشهدها القضية الفلسطينية بشكل خاص، والعلاقات العربية الإسرائيلية في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للمناطق العربية. ولقد أصبح يقينا للجميع بأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية هو المصدر الأول للتوتر في المنطقة.

ولا نبالغ إذا ما قلنا بأن الأطراف الدولية المعنية بترسيخ السلام في منطقتنا ستواجهه تحديات جديدة الآن، تتمثل في العمل على معالجة حالة الإحباط التي يعيشها الشعب الفلسطيني وكافة أبناء المنطقة الذين يعيشون حالة من الغليان والغضب الكامنة في مشاعرهم نتيجة لما يرونه من ممارسات إسرائيلية بشعة ضد الأبرياء من الشعب الفلسطيني ورموزهم الوطنية، وهو الأمر الذي يجعل عملية إعادة بناء الثقة وطمأنة شعوب المنطقة في هذه المرحلة عملا رئيسيا لضمان استمرار وقف العنف والانطلاق نحو سبل تنفيذ الاتفاقيات الموقعة في إطار عملية السلام وما لحقها، وخاصة تطبيق توصيات تقرير ميتشل.

تؤمن الكويت بأن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وأن السلام لكي يكون عادلا ودائما في المنطقة يجب أن يؤخذ في الاعتبار تحقيق كل مطالب الشعب الفلسطيني التي كررناها طوال السنوات الماضية ومنذ بدء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وأهمها:

أولا: الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والمناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية تنفيذا لقرارات الأمم المتحدة، وخاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وتنفيذ إسرائيل الالتزامات التي نصت عليها الاتفاقيات الثنائية الموقعة مع السلطة الفلسطينية، وبشكل يضمن في النهاية منح الشعب الفلسطيني حقوقه السياسية المشروعة بما فيها إقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف، مع التشديد هنا على أهمية دعم مطالب الشعب الفلسطيني حقوقه في القدس وعودة اللاجئين ووقف سياسة الاستعمار والاستيطان والتهويد التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية هناك.

ثانيا: الضغط على إسرائيل وبكافة الوسائل لضمان وقف ممارسات البطش والقتل المتعمد التي تتبعها ضد الأبرياء من الشعب الفلسطيني، والتي أصبحت تأخذ في الفترة الأخيرة منحى جديدا من اللامبالاة والاستهتار بمشاعر الشعوب العربية، والاستمرار بشكل علني بسياسة القتل المتعمد لأبرياء عُزَّل وأطفال كان آخرها الطلاب الخمسة الذين قتلوا بإحدى قذائف الدبابات الإسرائيلية قبل بضعة أيام.

ولقد أصبحت الممارسات الوحشية الإسرائيلية مثلا واضحا لانتهاكات حقوق الإنسان والمواثيق الدولية وخاصة القانون الإنساني الدولي، كما تعد مخالفة صريحة لقرارات وبيانات مجلس الأمن المتعلقة بموضوع حماية المدنيين خلال فترة الصراعات والحروب التي بدأ يركز عليها مجلس الأمن مؤخرا. وفي هذا السياق، نجدد الدعوة لأعضاء مجلس الأمن للعمل من أجل إنشاء قوة مراقبة تابعة للأمم المتحدة تضمن حماية المدنيين من الشعب الفلسطيني خلال أعمال العنف المتصاعدة هناك، وخاصة الأطفال منهم، وسوف تستمر الكويت في دعم مطالب الشعب الفلسطيني والعمل على تلبية احتياجاته الإنسانية أيضا من خلال مواصلة الدعم الذي

تقدمه لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، بالإضافة إلى تقديم التزاماتها التي قررتها مؤتمرات القمة العربية وإرسال المساعدات الإنسانية من قبل جمعية الهلال الأحمر الكويتي إلى المتضررين من أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. فقد أرسل الهلال الأحمر الكويتي آخر المساعدات لهم يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

إن الكويت تشعر بارتياح للتوجه الجديد الذي بدأت تنتهجه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا وما صدر عنها من تأييد لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وإصرار واضح لوقف أعمال العنف هنا، وتنفيذ توصيات تقرير ميتشل. ونحن بدورنا ندعو كافة الأطراف الدولية وخاصة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي على مواصلة جهودها المميزة التي بذلوها في الآونة الأخيرة نحو ضمان تحقيق تقدم على النحو الذي أعلنت عنه الحكومة الأمريكية مؤخرا وإحياء عملية السلام ووضع جدول زمني محدد لها بغية التوصل لحل نهائي لهذا القضية.

إن عناصر السلام المطلوبة في الشرق الأوسط والمتمثلة في إيجاد الحل العادل والدائم والشامل، لن تتوفر إلا إذا ما تمت تسوية كافة الجوانب المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من بقية الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الانسحاب من مرتفعات الجولان السورية إلى خط الحدود القائمة في الرابع من حزيران/يونيه من عام ١٩٦٧.

وكذلك الطلب من الحكومة الإسرائيلية التي تستغل الأوضاع الدولية في الآونة الأخيرة بشكل سلبي حيث تزيد من ممارسة سياسة الاضطهاد ضد أبناء الشعب السوري الذي يسكنون مرتفعات الجولان، بالإضافة إلى قيام الحكومة الإسرائيلية بتدمير الممتلكات العائدة للمواطنين السوريين هناك وزيادة أنشطة الاستيطان، وهو أمر يتطلب من الجميع الانتباه إليه ووضع حد لهذه الممارسات الإسرائيلية هناك.

كما ندعو إسرائيل لوقف تهديداتها المستمرة ضد أمن وسيادة الشقيقة لبنان، وأن تكمل انسحابها من جنوبه بما فيها مزارع شبعا وذلك حتى تتفرغ الحكومة اللبنانية لعملية التنمية وإعادة الإعمار والتأهيل هناك، وهو الأمر الذي يتطلب من المجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم الكافي للحكومة اللبنانية في هذا المجال.

أتمنى في ختام الكلمة بأن نشهد في العام القادم، وعند مناقشة هذا البند، تطورات إيجابية تحقق أحلامنا وآمالنا في تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والتي مضى عليها سنوات طويلة. وأن ذلك لن يتحقق إلا عندما يدرك أعضاء المجتمع الدولي السبب الرئيسي للتوتر في منطقتنا والذي لا نعتقد بأن هناك صعوبة بعد اليوم لمعرفته ووضع الحل النهائي له خدمة للسلام العالمي الذي نتطلع إليه في هذا القرن.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس تناقش الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا العام بندي الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية وسط مؤشرات إقليمية وعالمية بالغة الدقة والدلالة. فلقد ألقت الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة بظلالها على أعمالنا طيلة الشهرين الماضيين.

أما في منطقة الشرق الأوسط فعلى الرغم من كل الجهود المبذولة لإعادة عملية السلام إلى طريقها الصحيح فإننا نشهد تماديا لا حدود له من قبل الحكومة الإسرائيلية وسياساتها المعلنة التي تتناقض مع السلام والشرعية الدولية. تصادف هذه الأيام الذكرى العاشرة لانعقاد مؤتمر مدريد للسلام الذي عملت سوريا من خلاله ومع المجتمع الدولي وبكل جهود صادقة على أن يكون مدخلا إلى سلام عادل

وشامل في الشرق الأوسط. إن التفاوض الجاد والهادف الذي مارسته سوريا طيلة تلك السنوات قد كشف للمجتمع الدولي أمرين اثنين. الأول، هو أن إسرائيل غير راغبة ولا جادة في تحقيق السلام العادل والشامل وفق قرارات الأمم المتحدة والثاني، هو أن من حق سوريا استعادة كامل الجولان إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ دون أية مساومة وبالمقابل كنا نصطدم بالتعنت والمراوغة ولإنكار الحقوق والتهرب من استحقاقات السلام على الجانب الإسرائيلي. وبالفعل نفذت إسرائيل ما تعهد به رئيس وزرائها آنذاك بجعل المفاوضات تدور في حلقة مفرغة لمدة عشر سنوات مع ما ترتب على ذلك من تداعيات خطيرة ونتائج مأساوية. لقد رافق احتلال إسرائيل للجولان إقدامها على سن تشريعات واتخاذ تدابير واستخدام مختلف الأساليب لسلخ الأرض وتسخير كافة إمكانياتها لبناء المستوطنات وجلب المستوطنين إليها من شتى أنحاء العالم منتهكة بذلك كل الصكوك والقرارات الدولية. فقد دمرت إسرائيل المراكز العمرانية وأزالتها بشكل كامل واستولت على مصادر المياه ودمرت الزراعة والثروة الحيوانية العائدة للمواطنين العرب السوريين في الجولان. ونشير إلى أن عدد النازحين الذي يبلغ حوالي نصف مليون نازح سوري من الجولان المحتل ممن طردهم إسرائيل في عام ١٩٦٧ ما زالوا بانتظار العودة إلى أراضيهم وبيوتهم. وفي مقابل ذلك يزداد عدد المستوطنين الإسرائيليين في الجولان وتقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتوسيع وزيادة عدد المستعمرات التي بلغت حوالي ٤٠ مستعمرة في انتهاك واضح وفاضح لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١).

إن السلام يتناقض مع الاحتلال. كما أن السلام لا ينسجم مع استعراض القوة الذي تمارسه إسرائيل من خلال قتلها للمواطنين الفلسطينيين الأبرياء. ولقد أكدت سورية باستمرار على مواصلة العمل من أجل إقامة سلام عادل وشامل على أساس تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام، بما يكفل انسحاب إسرائيل من الأراضي السورية المحتلة ومن الأراضي الفلسطينية المحتلة حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وإكمال انسحابها من الأراضي اللبنانية وإطلاق سراح المعتقلين والمختطفين العرب من سجونها.

لقد صدرت في الآونة الأخيرة تصريحات تحمل في طياتها عناصر إيجابية بهدف تفعيل عملية السلام ولفت الانتباه إلى الوضع المتفجر في الشرق الأوسط، ونحن نأمل بأن تترافق بإجراءات عملية تهدف إلى وضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، وإلزام إسرائيل باحترام الشرعية الدولية وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن شعبنا الذي يقاوم الاحتلال وسياسات القمع الإسرائيلية منذ عدة عقود يريد التزاما صادقا بالعمل على تطبيق قرارات الأمم المتحدة على جميع المسارات، وإنهاء الاحتلال لجميع الأراضي العربية المحتلة حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧. وإننا نعتقد أنه إذا لم يقم راعيا عملية السلام، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بالسعي الجاد لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، فإن هذه الفرص ستضيع مجددا، مع ما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة، على هذه المنطقة الهامة والحساسة من العالم.

لقد أكد السيد الرئيس بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، أن سورية مستمرة في التزامها بالسلام كخيار استراتيجي، بما يكفل التوصل إلى سلام عادل وشامل في المنطقة، وذلك بالرغم من كل الظروف الصعبة والقاسية التي مرت بها عملية السلام. وبالمقابل فإن إسرائيل تثبت يوما بعد يوم أنها ضد السلام العادل والشامل لأن الرغبة في تحقيق السلام لا يمكن أن تتوافق مع الرغبة في

القتل، ولا يمكن أن تكون لوائح الاغتيالات المعلنة هي الدليل على الرغبة في التوصل إلى سلام حقيقي ومستقر، أي إلى استقرار في المنطقة.

تتهم إسرائيل كل من يناضل ضد احتلالها وقمعها ومجازرها من العرب بالإرهاب. وقد دعت سورية لسنوات طويلة المجتمع الدولي لإدانة أشكال الإرهاب كافة، وخاصة إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل. ومن المفيد أن نشير هنا إلى حقيقة معروفة وهي أن منطقتنا لم تعرف ظاهرة الإرهاب طيلة تاريخها إلا بعد إقامة إسرائيل عام ١٩٤٨ على أسس دينية، ومن خلال تنظيمات إرهابية معروفة زرعت بذور الإرهاب والرعب في فلسطين وخارجها. والمؤسف هو أن إسرائيل، التي تفننت في ممارسة أعمال الإرهاب لإدامة احتلالها للأراضي العربية، وطردها للفلسطينيين من بيوتهم وأراضيهم، وارتكابها العديد من المجازر، لم تُحاسَب على جرائمها تلك، بحيث لم يترك أمام الشعب الفلسطيني من سبيل للتخلص من حالة اليأس والإحباط، والتجاهل الدولي لمعاناته سوى القيام بالانتفاضة تلو الأخرى في وجه الاحتلال، كطريق لتحرير أرضه واستعادة كرامته مثل بقية شعوب العالم.

لقد ارتكبت إسرائيل أثناء غزوها للبنان في عام ١٩٨٢ أبشع الجرائم، وخاصة قصفها لبيروت ومحاصرتها لمدة تزيد عن ثمانين يوما، وقتلها لآلاف من المدنيين اللبنانيين الأبرياء، وتدميرها للبنى التحتية هناك، وارتكابها لمجازر مروعة من بينها مجازر صبرا وشاتيلا. وأمام غطرسة القوة الإسرائيلية، لم يجد الشعب اللبناني من خيار أمامه سوى الصمود ومقاومة الاحتلال. وقد دحرت المقاومة اللبنانية الاحتلال الإسرائيلي من معظم الأراضي اللبنانية، ويجب ألا ينسى أحد في العالم أن معارك المقاومة جرت على أرض لبنانية محتلة، وضد جنود الاحتلال الإسرائيلي، بينما قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية آلاف المدنيين اللبنانيين، ودمرت البنى التحتية اللبنانية أكثر من مرة.

وقد أكد السيد فاروق الشرع، وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، في بيانه أمام الجمعية العامة قبل أيام أنه يجب على من يريد استهدف الإرهاب في منطقتنا أن يستهدف الإرهاب الإسرائيلي أولا وآخرا، لأن ما تقوم به إسرائيل هو أقصى درجات الإرهاب.

إن السلام هو إرادة فعل وامتثال كامل لقرارات الشرعية الدولية، وليس بحال من الأحوال ألفاظا جوفاء؛ إنه ممارسة وواقع على الأرض وليس حكايات مزيفة تتستر على المجازر وتزين الفظائع. واستمرار الاحتلال الإسرائيلي يعني أن مقاومته مشروعة، ويخطئ من يعتقد أنه قادر على إيقاف المقاومة والانتفاضة طالما بقي الاحتلال؛ كما تخطئ الحكومة الإسرائيلية إن اعتقدت أنها قادرة على فرض الأمن قبل تحقيق السلام في المنطقة. فالأمن هو ثمرة السلام ونتيجته المنطقية.

السيد الجميح (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالعربية): تناقش الجمعية العامة ضمن جدول أعمالها البند المعنون ''الحالة في الشرق الأوسط''، وذلك للمرة السادسة والخمسين، أي منذ إنشاء المنظمة الدولية. وقد أكد الإعلان التاريخي للألفية الثالثة والصادر عن ملوك ورؤساء الدول والحكومات، التمسك بمبادئ وأحكام الميثاق وبمبدأ المساواة بين الدول واحترام حق الشعوب في تقرير المصير.

ويوم أمس، كانت كلمتنا عن قضية فلسطين، وأشرنا فيها إلى أن حل أي نزاع في منطقة الشرق الأوسط ينطبق من حل القضية الفلسطينية، وكنا أمناء في الطرح على أساس أن حل القضية يتمحور في تطبيق قرارات الشرعية الدولية وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويض من لا يرغب في العودة.

إن معالجة القضية الفلسطينية يتوقف على طريقة معالجة هذه القضايا الثلاث. لذا فإن حكومة المملكة العربية السعودية تكرر دعوتها للدول المعنية بإحلال السلام في الشرق الأوسط إلى التحرك السريع والفعال لوقف نزيف الدم وإجبار إسرائيل على الالتزام بأحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وبخاصة قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

في الوقت الذي انضمت فيه دول المنطقة إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ما زالت إسرائيل ترفض الانضمام إلى تلك المعاهدة وتبقي برامجها النووية خارج نطاق الرقابة الدولية، الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا لأمن واستقرار المنطقة.

وحكومة المملكة العربية السعودية تولي جلّ اهتمامها وعنايتها إلى الجهود الرامية إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل عن منطقة الشرق الأوسط. وتشعر بقلق شديد إزاء رفض إسرائيل الانضمام إلى المعاهدة. كما ترفض حكومة المملكة العربية السعودية المعايير المزدوجة في استثناء إسرائيل من جدول نزع السلاح النووي بما يشجع على سباق التسلح في المنطقة.

إن الالتزام بقواعد الشرعية الدولية والوفاء بالتعهدات هما أفضل وسيلة لتحقيق الأمن والاستقرار. وما حالة التوتر ودوامة العنف التي تعيشها المنطقة إلا نتيجة لعدم التزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

كما أن الاستقرار المأمول مرهون بالانسحاب الفوري من كامل الجولان السوري المحتل ومزارع شبعا في الجنوب اللبناني. لذا نرى أن المجتمع الدولي مُطالب أكثر من أي وقت مضى بأن يؤدي دورا فعالا لحمل إسرائيل على الالتزام بتعهداتها وتطبيق الشرعية الدولية.

إرجاء موعد تعليق أعمال الدورة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أوجّه اهتمام الأعضاء إلى موعد تعليق أعمال الدورة الحالية. لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثالثة، المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أن تعلِّق أعمال الدورة السادسة والخمسين يوم الثلاثاء، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

بيد أن رئيسي اللجنتين الثانية والخامسة أبلغاني بأن هاتين اللجنتين لن تتمكنا من اختتام أعمالهما قبل ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ومن ثم فإن الجمعية لن تتمكن من اختتام أعمالها بحلول ذلك الموعد. ولذا أود أن أقترح على الجمعية أن ترجئ موعد تعليق أعمال الدورة الحالية إلى يوم الجمعة، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

إذا لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاقتراح؟

تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في ضوء المقرر الذي اتُّخذ لتوّه بشأن تمديد موعد تعليق أعمال الدورة الحالية، أود الآن أن أتطرق إلى إعلان بشأن برنامج عمل الجمعية العامة.

أود أن أوجِّه اهتمام الجمعية العامة إلى الوثيقة A/INF/56/3/Add.2، التي تشمل الفترة من ٣ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، والتي يجري الآن توزيعها على الدول الأعضاء في هذه القاعة.

وقوائم المتكلمين مفتوحة بالنسبة للبنود الواردة في الوثيقة A/INF/56/3/Add.2.

وسوف تُحاط الجمعية العامة علماً في الوقت المناسب بمواعيد النظر في البنود الأخرى من جدول الأعمال، فضلا عن أي تغييرات إضافية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.